



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2009 - العدد: 06

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 23 ذو الحجة 1430  
الموافق 10 ديسمبر 2009

# فهرس

محضر الجلسة العلنية السادسة ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة  
المنعقدة يوم الخميس 23 ذو الحجة 1430  
الموافق 10 ديسمبر 2009

بودي أيضا أن أتوجه بالشكر لفريقنا الوطني وطاقمه الفني على أدائه الرائع ومهنيته العالية التي استطاع بها أن ينتزع إعجاب واعتراف الجميع بتحقيق النتيجة على الرغم من الظروف القاسية التي عانى منها.

الشكر والتقدير والعرفان نرفعه لفخامة رئيس الجمهورية على العناية الفائقة التي أولاها لفريقنا الوطني للحدث الكروي التاريخي الذي صنعه هذا الفريق والتسهيلات التي أمر بتوفيرها للاعبين والأنصار أثناء لقاءاتهم.

لن ننسى شكرنا وعرفاننا لمناصري الفريق الوطني وكافة المواطنين والمواطنات، الذين وقفوا بقوة إلى جانب فريقهم وهي الوقفة التي كان لها أبعاد الأثر في رفع معنويات لاعبيننا وتحقيق النتيجة. لقد رفع الفريق الوطني من خلال هذه الانتصارات الراية الوطنية عاليا وجعلها تحتل المكانة الجديرة بها ضمن رايات الدول المتفوقة في عالم كرة القدم الدولية، وهو بإنجازه الكبير هذا استطاع أن يدخل الفرحة والاعتزاز في نفوس كل الجزائريين والجزائريات داخل وخارج الوطن.

لقد عززت النتيجة الكروية لحمة الجزائريين كافة وأبرزت جليا وحدة صفوفهم فظهروا للعالم في أجمل صورة وأحسن مظهر.

شعب بكامله بشبابه، بشيوخه، برجاله وبنسائه كلهم خرجوا إلى الساحات والشوارع فرحين، مبهجين، ومن قلوبهم غنوا ورقصوا فكانت الفرحة بالانتصار وكان الاعتزاز بالانتماء إلى هذا الوطن وهذا الشعب. هذه هي حقيقة الحدث الرياضي التاريخي، أما ما عدا ذلك فهو كلام لا يشرف قائله ولا يكبرهم في عيون الناس ولا يؤثر فينا، ويأتي اليوم الذي يدرك فيه المخطئون كم كان خطأهم كبيرا وكم كان تجنيهم على الجزائر مجحفا، لكن هذا الأمر أضر في الواقع بأصحابه قبل أن يؤثر فينا وهو في كل

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

### تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

### افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح أسئلة شفوية من طرف السادة أعضاء المجلس تهم قطاعات مختلفة، والرد عليها من قبل السادة مسؤولي هذه القطاعات. لكن قبل أن نشرع في ذلك بودي أن أهنئ الجميع بعيد الأضحى المبارك، وكذلك أتقاسم معكم بعض الملاحظات الخاصة بحدث عرفته بلادنا، وهو الحدث الرياضي الذي حقق فيه فريقنا الوطني النتيجة والنصر، ولهذا بودي أن أقول بأن الفرصة مواتية الآن لكي أجدد أمامكم وباسمكم التهنئة لفريقنا الوطني لكرة القدم على تحقيقه الفوز لنهائيات كأس إفريقيا، وتأهله للمشاركة في مونديال كرة القدم 2010.

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة الحضور،  
صباح الخير عليكم.

يشرفني أن أتوجه إلى معالي السيد وزير الدولة،  
وزير الداخلية والجماعات المحلية بالسؤال التالي:  
يعيش يوميا المواطنون عراقل كبيرة حين  
يتقدمون إلى مصالح البلديات لتسجيل مولودهم  
الجديد، عندما لا يوجد الاسم الذي يختاره الوالدان  
في القائمة الوطنية.

فيصبح المواطنون رهينة موظفي الحالة المدنية  
وأكثر من ذلك، يختلف الأمر من بلدية إلى أخرى  
وفي بعض الأحيان بين المواطنين في نفس البلدية،  
إذ يسمح للبعض تسجيل نفس الاسم الذي يرفض  
للـبعض الآخر.

أين هي دولة القانون؟

هل حقا القانون فوق الجميع؟

سيدي الوزير، إن المرسوم رقم 81-26 المؤرخ  
في 07 مارس سنة 1981 يتضمن إعداد قاموس  
وطني لأسماء الأشخاص، الذي ينص في مادته رقم  
05 على مراجعة القاموس الرسمي لأسماء الأشخاص  
كل ثلاث سنوات، حسب إجراءات تحدد بقرار  
وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير العدل.

لماذا هذا التأخر إذا علمنا أن جزائر 2009 ليست  
جزائر 1981؟

إن الوقت قد حان لإعطاء المواطنين الجزائريين  
حرية اختيار اسم أبنائهم وإلغاء هذا المرسوم  
أو على الأقل في فترة أولى مراجعته عاجلا، هذا هو  
سؤالي وشكرا على حسن الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رشيد أعرابي والآن  
أحيل الكلمة إلى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية  
والجماعات المحلية.

**السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات  
المحلية:** شكرا السيد الرئيس.

الشكر كذلك للسيد أعرابي الذي منحني الفرصة  
للحضور في أول جلسة بعد عيد الأضحى وهذا

الحالات لن يقلل من قيمة ووزن بلدنا وشعبنا المعترف  
بتاريخه والواعي بدوره ومكانته إقليميا ودوليا،  
ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

الذين حاولوا أو تصوروا إلحاق الضرر بالجزائر  
جاءهم الجواب واضحا من قبل شعبنا وشبابنا  
وكل واحد وواحدة في هذه الأرض العزيزة الغالية  
المشبع ترابها بدماء شهدائها.

الجواب جاء أيضا من خلال موقف مؤسساتنا  
التي تصرفت بحكمة وروح مسؤولية وفي تعاملها  
مع تبعات الحدث، أثبتت أنها حقا دولة محترمة  
وشعبها شعب عظيم، شعب عبر تاريخه الطويل لم  
يطأ طيء الرأس لأحد ولن يفعل.

الجزائر كما يعرف الجميع، لا تسير إلا في الطريق  
الذي تختاره هي لنفسها.

ما يمكن قوله الآن هو أن فريقنا الوطني قد كسب  
النتيجة، وحقق النجاح وضمن التأهل، أما ما عدا  
ذلك فلنترك المجال فيه للجهات المعنية من خلال  
توفير الأجواء المناسبة لذلك لتواصل تأدية دورها  
ولندعم جهودها العاقلة والمسؤولة بنفس الروح  
وبنفس الحكمة التي سيرت بها الموضوع حتى الآن.  
تمنياتنا بالتوفيق لفريقنا الوطني، لتحقيق مزيد  
من الانتصارات في المواعيد القادمة إن شاء الله.

**(تصفيق)**

نعود الآن إلى جدول أعمال الجلسة، واستنادا  
إلى أحكام المادة 134 من الدستور والمواد من 68  
إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد  
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،  
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين  
الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس  
الأمة، نـشـرـع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة  
لهذه الجلسة وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد رشيد  
أعرابي لطرح سؤاله الشفوي الموجه إلى قطاع  
وزارة الداخلية.

**السيد رشيد أعرابي:**

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

حال حامل هذا الاسم في المدرسة؟! ولا داعي لذكر أسماء أخرى، فمن الصعب ذكرها في هذا المجلس الموقر.

هذا فيما يخص الهدف الأول من هذا القانون، أما الهدف الثاني فهو للحفاظ على حرمة تاريخنا وعدم إهانة المجتمع، أعطيكُم مثالا واحدا، في إحدى المرات جاء أحد الأشخاص إلى بلدية من البلديات آملا أن يكون ابنه مغوارا، فقرر تسميته "بيجو" على اسم الجنرال "بيجو"! أيعقل أن يسجل جزائري بهذا الاسم؟! على كل حال من سبقونا جاؤوا بالقانون رقم 81، حيث تقرر من خلاله إصدار قاموس للأسامي الموجودة عادة في البلاد.

وعلى هذا الأساس قامت الإدارة بإحصاء كل الأسامي الموجودة منذ سنين في سجلات البلديات وصدر هذا القاموس سنة 1981.

صحيح أن القاموس لم يكن كاملا ولهذا ترك القانون مجالا لتصرف رئيس البلدية حسب ضميره، حيث يخول له حرية الحكم أو الأهلية القانونية وإذا وجد أن الاسم سيخلق مشكلا سواء للطفل أو للمجتمع يحاول إقناع الأبوين لتغييره.

سبق أن قلت في البداية إن الحالات التي صادفناها في 2008 لم تتجاوز 54 حالة وكما قلت 48 منها حلت على الطريقة الإدارية، وفي بعض المرات كانت تبلغ الشكوى إلى الوالي أو حتى وزير الداخلية، وهناك من لجأ إلى العدالة وتم فك الإشكالية.

صحيح، أشاطركم الاقتراح، فمن المفروض أن يجدد القاموس كل ثلاث سنوات حسب القانون ويتم تحديثه باستشارة أو قرار من وزير الداخلية ووزير العدل، ولكن ما لم يحصل بعد هو أن القانون لم يحدد منهجية العمل، ولهذا نشكر الدكتور على تنبيهنا وسوف نحاول تعجيل المشروع مع صديقنا وزميلنا السيد وزير العدل.

عضو المجلس مشكور على هذه الالتفاتة، لكن نتمنى أنه عندما ترفع الإشكالية في المجلس الموقر، لا تضخم الأمور لأن 54 حالة من 500000 حالة لا تشكل اعتبارا.

شرف لنا حتى تكون لنا فرصة لتهنئة كل الإخوة بمناسبة عيد الأضحى وكذلك لنقول حج مبرور وذنب مغفور لكل الإخوة الحجاج ومنهم السيد خذري وأدعو الله أن يكون حجه مقبولا إن شاء الله.

السؤال الذي طرحه السيد أعرابي يتعلق على كل حال بالواقع ولكن نتمنى ألا يضخم حجم المشكل.

السيد أعرابي أنت رجل علم ومنطقي (Vous êtes rigoureux et vous aimez la logique) أرجع إلى الأرقام والحيثيات فهما المرجع وأساس عملنا.

الإشكالية التي رفعها السيد أعرابي، تتعلق بتسمية الأطفال عند ولادتهم، والعدد الذي طرح المشكل جد قليل والدليل على ذلك ما لوحظ سنة 2008، حيث سجلنا 570 ألف مولود عبر القطر الوطني لم يطرح الإشكالية منهم إلا 54 اسما كما أشرت إليه، علما أن 48 حالة من بين 54 حلت عن طريق الإدارة واثنان عن طريق العدالة.

من خلال هذه الأرقام لا يسمح لنا أو بالأحرى لا يحق لنا الطعن في رؤساء بعض البلديات والقول بأنهم لم يحترموا القانون أو أنهم فوق القانون، هذا غير مسموح به.

تفضلتم باقتراح إلغاء هذا القانون وهو المرسوم رقم 81-26.

قبل التفكير في إلغاء القانون، أولا لابد من توضيح الغرض من وراء هذا القانون.

جاء القانون ليحمي الأطفال أنفسهم، والملاحظة جد مهمة، فمنذ بضعة أيام أو أسابيع احتفلنا بيوم الطفل.

ثانيا، ليحمي المجتمع من الإهانات الممكنة، وحتى نكون أكثر وضوحا أعطيكُم مثالا، لدينا عادات ترجع إلى العهد الجاهلي، فلما يزداد مولود في أسرة تخاف عليه من الحسد، وحتى يتحصن من ذلك تسميه الأم باسم غير مقبول، ولدينا قائمة تضم هذه الأسامي التي ربما تبعد عنه عين الحسود، ولكن لما يكبر الطفل بذلك الاسم يصبح في المدرسة والحي أضحوكة طول حياته!

فهل للمجتمع أو الدولة أو الإدارة دور لحماية الطفل؟ أعطيكُم اسما كمثال "المطيش" كيف سيكون

إلى القائمة.

أما كون العدد قليلا، فلأن رؤساء البلدية في منطقتنا يسمحون للمواطنين بهذه الأسماء، فلو كنا نطبق القانون حرفيا للجات كل منطقة القبائل إلى العدالة.

لم أطلب إلغاء القانون فحسب، بل قلت إما أن يلغى لإعطاء الحرية لجميع المواطنين، وإما أن تتم مراجعته وأشاطر السيد الوزير عندما قال إن هناك أطفالا حقا يحملون أسماء ثقيلة على السمع وعلى النفس، وهذا دليل على أن هذا القانون لم يحممهم.

في البلدية أصبح القانون يستعمل حسب بعض الأشخاص، نجد في بلدية واحدة مثلا من يسمح له باسم عمر وآخر يرفض له ذلك، وبالتالي لا بد من الاجتهاد لرؤية واضحة، إما بمراجعة القانون لضم الأسماء الأخرى، وإما بإعطاء حق التسمية للجميع حيث تعود المسؤولية للوالدين فقط وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد رشيد والكلمة الآن للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس. أولا حتى نرفع كل لبس، فإن القانون صدر في مارس 1981 وأنداك لم أكن حاضرا ولم أشارك فيه، أي قبل الربيع الأمازيغي ...

**السيد رشيد أعرابي:** الربيع الأمازيغي في 1980.

**السيد الوزير:** عفوا الربيع الأمازيغي في 1980 معك حق.

من جهة أخرى، بالنسبة لإطارات وزارة الداخلية، فإن القانون في فعاليته أو عمله اليومي لا يقصد أسماء أمازيغية، والدليل على ذلك تداول أسماء أمازيغية كـ "تاكفاريناس" و"ماسينيسا" عند بعض الأشخاص.

ربما في بعض البلديات وقع مشكل، لكن لما نجد العدد 54 فقط فالمشكل في هذه الحالة لا يعتبر كاختيار سياسي أو موجهاً إلى فئة معينة، لا!

من جهة أخرى، هذه فرصة للحديث عما تقوم به وزارة الداخلية في ميدان تحديث الحالة المدنية، كانت لي فرصة قبل شهر لعرض المشروع المتعلق ببطاقة التعريف الإلكترونية البيومترية وجواز السفر الإلكتروني البيومتري على الجمهور، وفي نفس المناسبة ذكرت أن المشروع يمضي قدما لتسهيل ترقيم الحالة المدنية، وفي هذا الميدان بودي أن أقول لقد تم ضبط الأمور فيما يتعلق بتحديث الحالة المدنية، قمنا بتجربة خاصة وذلك بإدخال نظام آلي وهو عبارة عن تشخيص آلي لسجلات الحالة المدنية وقامت كذلك مجموعة تقنية من مهندسي وزارة الداخلية باستعمال (Logiciel) وسوف يسمح لنا ذلك بترقيم كل السجلات الموجودة في كل بلديات الجزائر، ولعلمكم فإنه على مستوى كل بلديات الجزائر هناك 400000 سجل للترقيم والتشخيص الإلكتروني وهذه ليست مسألة سهلة، التجربة التي قمنا بها في بلديتي باب الوادي وحسين داي تجعلنا واثقين وآملين أن المشروع سيتم في حوالي سنتين، وبهذه المناسبة سوف نستحدث سجلا وطنيا مرقما للحالة المدنية للسكان، مما سيسمح للمواطنين باستخراج وثائقهم بكل سهولة وبصفة أوتوماتيكية، حيث لا نحتاج إلى التصديق عليها من طرف رئيس البلدية.

تلکم هي المعطيات التي أردت توضيحها في هذه الفرصة والدكتور أعرابي مشكور على هذه المبادرة وبارك الله فيك.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الآن أعيد الكلمة إلى السيد رشيد أعرابي إن أراد تعقيبا.

**السيد رشيد أعرابي:** شكرا سيدي الرئيس، أشكر السيد الوزير على الجواب، لقد قال إن العدد قليل، حقا ربما 54 قليل ولكن أذكركم أن هذا القانون جاء في 1981، بمعنى سنة بعد الربيع الأمازيغي، لعلها صدفة، لكن هناك كثير من الأسماء ليست مدرجة منذ تلك السنة إلى يومنا، علما أن الأمازيغية الآن لغة وطنية ولا مانع إن انضمت بعض الأسماء

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس، الموقر، المحترم، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

عيد سعيد ومبارك، يدخل عليكم وعلى الجزائر بالخير واليمن والبركات وكل عام والجزائر آمنة مطمئنة.

السيد الرئيس، ما يزيد من أهمية هذا السؤال والإجابة عنه هو حضور السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم، لأنه هو المسؤول الأول عن الحالة المدنية.

سأعمل على تلخيص وحصر الإشكالية.

أولا، من حيث التوضيح فإن المادة 61 وما يليها من قانون الحالة المدنية، المؤرخ في عام 1970 وهو عبارة عن أمر، تنص على أن المولودين في الجزائر يجب التصريح بهم في مدة أقصاها خمسة أيام، أعيد كل جزائري أو جزائرية يولد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لا بد أن يصرح به في ظرف خمسة أيام وعدم التصريح يؤلف أو يكون جنحة، يعاقب عليها في قانون العقوبات المادة 442 ، الفقرة الثانية، هذه المدة فيها استثناء بالنسبة للساورة، فالمشروع منح للساورة مدة عشرة أيام.

إذن القاعدة العامة بالنسبة للأشخاص المولودين في الجزائر واضحة، التصريح بالمولودين داخل التراب الوطني مدته خمسة أيام، فإذا انتهت المدة، هنا الشق الثاني، يمنع منعاً باتاً على ضابط الحالة المدنية أن يقوم بالتسجيل، ما هو الحل إذا مرت خمسة أيام؟ الحل أننا نلجأ إلى رئيس المحكمة المختص لاستخراج حكم يقضي بتسجيل هذه الحالة، هذا الحكم صادر من المحكمة المختصة، ومكان ازدياد الطفل أو الطفلة يؤشر عليه في هامش العقد، هذا بالنسبة للجزائر.

الآن فيما يخص المشكل في الخارج فإن المواد 98 و99 وما يليهما تنص على: "الجزائريون المولودون في الخارج يصرح بهم في مدة عشرة أيام". في الجزائر خمسة أيام بينما في الخارج عشرة أيام لدى القنصليات أو السفارات الجزائرية؛ ونفس القاعدة،

الإشكال ليس مطروحا بهذه الطريقة، هذه ملاحظة، ومهما كانت الظروف نحن نعمل على تحديث هذا القاموس وإن شاء الله لا يحدث إلا خير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع العدالة وصاحب السؤال الشفوي هو السيد أحمد بابا.

**السيد أحمد بابا:** بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

سيدي الرئيس الفاضل،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يطيب لي أن أوجه لمعالي وزير العدل، حافظ الأختام السؤال التالي نصه:

سيدي الوزير، يشرفني أن أطلعكم على الانشغال المتعلق بالمولودين المسجلين في الخارج خاصة في قنصليات وسفارات الدول المجاورة كدولتي مالي والنيجر، الذين أصبحوا بعد استخراج شهادات الميلاد لا يمكنهم الحصول على شهادة الجنسية أو بطاقات التعريف الوطنية، إلا أمام محكمة حسين داي، ألا ترون أن مثل هذا الإجراء يتنافى ومبدأ تقريب العدالة من المواطن؟ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة للتكفل والتخفيف من معاناة هؤلاء المواطنين.

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق التقدير والمودة لكل من حجّ وضحّى والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد أحمد بابا والكلمة الآن للسيد وزير العدل، حافظ الأختام، للرد على صاحب السؤال الشفوي.

جنسيته في أي محكمة كانت.

الآن الحل بالنسبة للإشكالية المطروحة، هو أن هؤلاء الناس الذين ولدوا في مالي والنيجر عددهم قليل، ولم يصرح بميلادهم في المدة القانونية وبعد ستة أشهر أو عام أو عامين ذهبوا إلى القنصليات وسجلوا أنفسهم، عندما يحضر القاضي لاستخراج شهادة الجنسية يراقب عقد ميلاد الجد والأب، لكن المعني بالأمر رغم أنه ولد مثلا في عام 1970 تم تسجيله في عام 1973، فالقاضي يراقب هل هناك حكم أم لا؟ هل الحكم مسجل على الهامش أم لا؟ في هذه الحالة يطلب من المعني تسوية الوضعية في محكمة الجزائر العاصمة ليحصل بعدها على الجنسية سواء في تمنراست أو عين صالح أو الجزائر أو مغنية.

الآن إذا كان مشكل هؤلاء محصورا فالحل أولا، بoudna جلب القائمة وإني مستعد لمكاتبتكم وإحضار الناس المعنيين في جلسة أو جلستين خاصة بهؤلاء وذلك لتسوية وضعيتهم، هذا فيما يتعلق بالحل العملي.

الآن في نظري صدور القانون سنة 1970 والجماعة التي كانت موجودة آنذاك، انطلقت من عدم إمكانية الدولة، نظرا لوجود محكمة الجزائر العاصمة بجوار وزارة الخارجية والسفارات، قلة الإطارات وقلة الاتصالات ولذلك اقتضت على محكمة الجزائر العاصمة، هذه النقطة الثانية، لذلك قلت بأن هذا الموضوع يزداد أهمية بحضور السيد وزير الداخلية الذي سطر في برنامجه إعادة النظر في قانون الحالة المدنية الصادر في عام 1970، بالإضافة إلى هذه النقطة، لم يعد يواكب ويساير الكثير من القوانين الجديدة منها قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية وكثير من القوانين، إذن سنضطر مع السيد الموقر، المحترم، معالي وزير الدولة، وزير الداخلية، وفي الإطار الحكومي إلى إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، والآن أعيد الكلمة إلى السيد أحمد بابا للتعقيب، تفضل.

فإن انتهت مدة التصريح المحددة بعشرة أيام يمنع منعاً باتاً على ممثليات السفارات أو القنصليات تسجيل هذه الموالييد، في الوطنية تنص على وجوب اللجوء إلى رئيس المحكمة المختص في مكان الميلاد، أما في هذه الحالة فالجزائريون والجزائريات المولودون في الخارج إذا مرت عشرة أيام ولم يصرح بهم، يمنع القنصلية من القيام بهذه القيود ولا بد من اللجوء إلى محكمة الجزائر العاصمة وحدها.

إذن الإشكالية التي يطرحها السيد عضو المجلس الموقر، على أن هناك جزائريين وجزائريات خاصة، أقول، خاصة في النيجر ومالي ولدوا ولم يصرح بميلادهم في مدة عشرة أيام، بل قاموا بتصريح - حسب ما لدينا من إحصائيات - بعد ستة أشهر أو سنتين وهناك حتى ست سنوات.

في هذه الحالة، للأسف حالة الخطأ ورغم فوات الأوان ورغم أنهم لم يلجأوا إلى محكمة العاصمة لاستخراج الأحكام قامت القنصليات بتسجيلهم، عندما حضروا لاستخراج شهادة الجنسية في أي محكمة سواء محكمة تمنراست أو أخرى، القاضي هنا ملزم بتطبيق القانون، فيلاحظ عقد ميلاد الجد المولود بالجزائر، عقد ميلاد الأب المولود بالجزائر، لكن المعني بالأمر ولد بالخارج وخارج المدة المصرح بها، وليس هناك حكم قضائي من محكمة الجزائر؛ لا حكم ولا مؤشر عليه، في هذه الحالة، نطلب من القاضي أن يتقيد ويطبق القانون، الجد مولود بالجزائر والأب مولود بالجزائر والإبن مولود في النيجر أو مالي، لكن في القانون هناك مادة أظنها 98 أو 99 تنص على: "إذا لم يصرح بالمولود في المدة المعينة، لا بد أن يؤتى بالحكم من الجزائر العاصمة" وهكذا ستحصل على الجنسية الجزائرية في أي محكمة.

الآن الإشكالية المطروحة ربما السيد عضو المجلس المحترم، يتساءل لماذا محكمة الجزائر فقط هي التي تقوم بتصحيح هذه الأوضاع؟

أوضح: الجزائري المولود بالخارج - في هذه الحالات التي رفضت - إذا صح بعقد من محكمة الجزائر أو حكم من محكمة الجزائر يحصل على



والخاص، كذلك نعلم السيد الوزير بأن هذا القانون قد وفر آليات قانونية لإنجاح مكافحة ظاهرة الفساد وخاصة في قطاع المؤسسات العمومية، إلا أن الواقع - السيد الوزير - قد أظهر نتائج عكسية إلى أن يحدث العكس، إذ إن اليوميات الوطنية والصحف والنشريات بمختلف مشاربها واتجاهاتها لازالت تطالعنا كل يوم باستمرار النزيف، جراء الفساد والاختلاسات والعبث بالمال العام، فضلا عن المعلومات الواردة من هنا وهناك والتي بدورها أزالستار وكشفت عن عدة مواقع وبؤر للفساد، وفي المقابل لا نرى تحركا سريعا وناجعا للجهات المعنية، باتخاذ الإجراءات المتعارف عليها من التحري وتدابير المتابعات الجزائية إذا توفرت عناصرها بهدف الكشف عن الحقائق.

إنه ونظرا لاستفحال ظاهرة الفساد والعبث بالمال العام، - سيدي معالي الوزير - فإن المواطن لا يتفهم التباطؤ وفي بعض الأحيان التفاضلي عن اتخاذ إجراءات المتابعة من طرف الجهات المختصة، بل إن جلها بقي حبيس التداول بين الناشر والقارئ لا أكثر مثل أي خبر عادي، وبالرغم من توفر الأدلة التي من شأنها أن تفتح منافذ للتحري والتقصي، وعليه فإن ما ينشر حول الفساد بأنواعه لمن شأنه أن يهز أركان أي جمهورية وقطع شعرة معاوية، وقد خلق هذا جوا متوترا أصبحنا نعيشه وأصبح حديث العام والخاص، من شراء للعقارات بالملايير، الثراء الفاحش لبعض المسؤولين، التعدي على المال العام بجميع أنواعه وخاصة في بعض الوزارات.

السيد معالي الوزير، سؤالي ما هي الإجراءات القانونية التي اتخذتها وزارتك في هذا الشأن، خاصة ما يكتب على صفحات اليوميات الوطنية من مقالات مطولة حول ثراء بعض الإطارات والمسؤولين وكذلك الفساد الممارس وشرايهم للعقارات بالملايير، كذلك الظاهرة مست بعض الوزارات وهذا على الأقل لإزالة الالتباسات وتنوير الرأي العام؟ شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الطيب سناني، الكلمة الآن للسيد وزير العدل، حافظ الأختام.

**السيد أحمد بابا:** شكرا، أولا نشكر السيد الوزير على هذا التوضيح وعلى هذه المرونة في التعامل مع هذه القضية، هناك فئة لا بأس بها تعاني من هذا المشكل، وسنوافيكم إن شاء الله بالقائمة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد أحمد بابا، يبدو أن الاقتناع حاصل والسيد الوزير قد رد على الموضوع بما فيه الكفاية، نبقى دائما في قطاع العدالة والسؤال الشفوي التالي للسيد محمد الطيب سناني.

**السيد محمد الطيب سناني:**

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء أهنيء الشعب الجزائري بالعيدين: عيد الأضحى المبارك وعيد انتصار الجزائر وفريقنا الوطني وتأمله إلى نهائيات كأس العالم بجنوب إفريقيا.

فبمناسبة عيد الأضحى المبارك، أتمنى أن يعيده الله علينا باليمن والخير والبركات، والفوز في نهائيات كأس العالم بجنوب إفريقيا، كما أتمنى للسيد الرئيس موفور الصحة والعافية لكي تقف الجزائر مع أشقائنا كما عودتنا.

بخصوص سؤالي الموجه إلى معالي السيد وزير العدل، حافظ الأختام هو كالتالي:

من المعروف أن قانون العقوبات قبل تعديله وبعد صدور القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، كان يعتبر الأفعال المجرمة والمتعلقة بالاختلاس والإهمال في تبديد المال العام جنائيات، وقد أفرد لها عقوبات مشددة تصل حتى الإعدام، لكن القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته قد عمد إلى تجنيح كل الأفعال المتعلقة بالاختلاس. كما أننا نعلم أن هذا القانون جاء بهدف دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام

نبدأ بهذا المجلس الموقر الذي ناقش نقاشا وجدالا كبيرين، حول قانون الفساد الذي طرح على هذا المجلس وصادق عليه في عام 2006.

جاء هذا القانون بقواعد وأحكام مهمة ومهمة جدا، تتعلق إما بالوقاية وهي أهم شيء، أو بالوقاية من هذه الظاهرة ثم المكافحة ثم الهيئات التي ستسند لها الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد.

إذن قمنا بإصدار قانون الفساد وللتذكير وقلتها في هذا المكان، إن الجزائر كانت أول بلد في العالم قامت بسن قانون الفساد في 2006، بعد أن وقّعت في ميريدا بالمكسيك على قانون الفساد.

بعد قانون الفساد عدلنا قانون الإجراءات الجزائية، التعديلات انصبت على مدّ الضبطية القضائية بوسائل يسهل عليها الوصول والكشف عن المفسدين، كالتصنت واستعمال المراقبة إلى غير ذلك؛ والقانون مرّ من هنا كذلك.

ثالثا، قمنا بتخصيص قضاة متخصصين منذ 2003، وتخصصوا في مدارس عليا في الخارج والداخل، إلى جانب هذا قمنا بتخصيص كتاب الضبط والضبطية القضائية وقامت الدولة بمدّ هؤلاء القضاة والضبطية القضائية بوسائل حديثة الآن.

بعد تكوين وتأهيل الموارد البشرية، قمنا باستحداث أو إنشاء أقطاب متخصصة - إذا صح التعبير - محاكم متخصصة، لمحاكمة الجريمة المنظمة فقط ومنها الفساد. قضاة متخصصون في النيابة والتحقيق والمحاكمة، وكذلك الضبطية القضائية مع كتاب الضبط، وهناك أقطاب الآن تحاكم مثل هذه الجرائم. رابعا، وهذا هو الأهم والأساس، وجود إرادة سياسية حازمة وحريصة وصارمة من طرف فخامة رئيس الجمهورية لمكافحة الفساد بجميع صورته وأشكاله.

الفساد والوقاية منه ومحاربه شكل المحاور الأساسية في برامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سواء في 1999 أو 2004 أو 2009 وما فتىء في كل مناسبة يكرر بأن الفساد فساد ويجب محاربه بجميع الوسائل وبجميع الطرق، ولكن يكرر دائما ويربط ذلك في كنف القانون وتحت ظله وهذا

السيد وزير العدل، حافظ الأختام: مرة أخرى، السلام عليكم.

أولا للنزاهة العلمية، وأنا أكن الاحترام والتوقير إلى أبعد الحدود لكل سيدة وسيد وعلى رأسهم السيد الرئيس المبجل، لكن للنزاهة العلمية السيد المحترم، أقول للنزاهة العلمية، أن في السؤال الأول لم يطرح السؤال، عندما قلت بأن قانون العقوبات كان ينص على جنایات والآن أصبحت جنحة، فهذا غير موجود ونحن احتراما لكل سيدة وكل سيد سائل نجيب حسب دقة السؤال.

لكن لا مانع في ذلك سأجيب، وللنزاهة العلمية أقول إن النقطة الأولى التي طرحتموها فيما يتعلق بتحويل الرشوة والفساد من جنایة إلى جنح غير موجودة في سؤالكم.

الآن بالنسبة للإجابة، سيدي الرئيس، حضرنا إجابة مكتوبة بالتفاصيل ولكن بودي حتى تكون الفائدة أعم، ربما وليسهل الفهم أجب شفاهة وسأسلم السيد عضو المجلس الموقر إجابة مكتوبة، دقيقة وواضحة.

لن أقول جديدا لكل سيدة أو سيد موجود في هذه القاعة المكرمة بأن الفساد أو الرشوة هي جريمة أزلية تزامنت ولاصقت كل المجتمعات منذ البداية وستبقى معها إلى النهاية، كل المجتمعات من بدايتها عرفت الفساد والرشوة، وكل المجتمعات من بدايتها وحتى نهايتها تعترف بخطورة هذه الجريمة والنتائج الخطيرة التي تترتب عنها من جهة، وتتفق عبر مختلف الحقب على محاربتها والوقاية منها لضررها من جهة أخرى، وحتى المجتمعات الحديثة التي تدعي أنها أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر وضوحا، نحن نتابع يوميا عن طريق الإعلام ما يتم في هذه المجتمعات - التي تدعي لنفسها الديمقراطية - من فضائح.

الجزائر كغيرها عرفت هذه الجريمة أو هذه الآفة، وتعرفها الآن وستعرفها في المستقبل، مادام المجتمع الجزائري أو كل المجتمعات متكونة من بشر.

إذن ماذا فعلت الجزائر للوقاية من هذه الجريمة ومحاربتها.

إن الدولة ومؤسساتها تقوم بمهامها - في رأينا على الأقل - بأحسن دور سواء الضبطية القضائية أو القضاء، لأن هناك 5086 مدانا بصفة نهائية، رغم أنني تمنيت وكل جزائري يتمنى ألا يجد أحدا لكن هذه هي الحقيقة.

المقتضى الأول، العدالة أو القضاء يجب أن يعمل بصمت وفي صمت ويتقيد بالحياد والموضوعية والتجرد والرصانة والحكمة، لماذا؟ لأن أي قضاء في جميع دول العالم إذا فقد هذه الشروط، فعلى القضاء السلام! لماذا يتقيد بهذه القواعد والأحكام؟ حتى لا نظلم أحدا.

العدالة في الجزائر وغيرها يجب أن تكون محكومة بهذه القواعد، ولا تتأثر إطلاقا بالترويج ولا بالتهيب ولا بالتحريض وإلا سنظلم ناسا كثيرين.

وسئلت في هذا المجلس بالذات، سؤالا معاكسا عدة مرات، إذن الفساد أو الرشوة جريمة خطيرة فتاكة في الجزائر أو خارجها، لا بد من محاربتها بجميع الطرق وجميع الوسائل، لأنها تولد آفات جسيمة وخطيرة، خطيرة جدا، لكن يجب أن يحاكم هؤلاء الناس في كنف القانون، لأننا سنمس بمبدأ أساسي، جوهرى وهو عدم حياد العدالة والمحاكمة غير العادلة وقرينة البراءة.

إذن التقليل من شأن الفساد مضر، نعم، الفساد والرشوة جريمة خطيرة وفتاكة يجب أن تحارب بجميع الطرق والوسائل ومحاربة الفساد شأن الجميع وليس العدالة لوحدها بل شأن المجتمع ككل، لكن حذار، هناك كرامة الناس ومكانتهم وعائلات الأشخاص والمجتمع كذلك، ولذلك فإن التهويل والتهيب والترويج لظاهرة الفساد يجعل المجتمع يشك في - حاشا لله ثلاث مرات - كل الناس على أنهم فاسدون وسارقون، أقول هناك أشخاص في جميع المستويات وفي جميع المؤسسات وعلى رأسهم هذا المجلس الموقر ومجالس أخرى لا يزالون شرفاء، نبلاء ولا يعيشون إلا بعرقهم، هناك استثناءات لكن لا نعمم.

الخلاصة، أننا لا يجب أن نقلل من خطر هذه الجريمة لأنها خطيرة وخطيرة جدا وآفة تؤدي إلى

أهم شيء، حيث تتوفر الإرادة السياسية الصريحة والحازمة والحريصة على مكافحة الفساد والوقاية منه منذ 1999 إلى حد الآن، وقد كررها بإلحاح أخيرا في شهر أكتوبر الفائت بمناسبة افتتاح السنة القضائية، إذ ألح على القضاة وحملهم مسؤولية محاربة الفساد بكل صرامة لكن في كنف القانون.

يوجد الآن قانون الفساد وقانون تعديل الإجراءات والأقطاب المتخصصة والقضاة المتخصصون وهناك بعض المؤسسات التي تعمل الآن وتراقب وتكشف عن الفساد عن طريق المراقبة المبكرة له.

بقي الآن السؤال المطروح، ماذا تحقق في الميدان وهذا هو الأساس؟

بعد أن استجمعنا كل الشروط المذكورة آنفا: قانون الفساد، قانون الإجراءات، الأقطاب المتخصصة، القضاة المتخصصون، الهيئات، الآن ماذا تحقق في الميدان؟ هذا هو المهم والشغل الشاغل بالنسبة للمواطنين.

ماذا حققنا بالنسبة لمحاربة الفساد؟ هذا مهم وإليك الإحصائيات، علما أن القانون صدر في 2006، في هذه السنة بالذات فيما يخص القضايا المجدولة 812 قضية جدولت في 2006، القضايا المفصول فيها أي فصل فيها القضاء 680 قضية، أدين فيها - والإدانة يعني الحكم النهائي - 930 شخصا بالفساد.

في 2007 جدولت 1054 قضية، فصل في 861 قضية، أدين فيها 1789 شخصا بالفساد.

في 2008 جدولت 807 قضايا، فصل في 739 قضية، أدين فيها 1694 شخصا. في السداسي الأول لسنة 2009 جدولت 479 قضية، فصل في 411 قضية، أدين فيها 673 شخصا.

المجموع من 2006 إلى السداسي الأول من 2009 كان 2691 قضية حكم فيها نهائيا؛ من بين 2631 هناك مجموع المحكوم عليهم نهائيا بالفساد 5086 شخصا أدينوا بصفة نهائية على جريمة الفساد، مع التأكيد على أن هناك قضايا لحد الآن مطروحة في التحقيق وأمام المحاكم وهناك قضايا جارية أمام الضبطية القضائية.

الآن ما هي النتائج التي نستنتجها من هذه الأرقام؟

هذا المجلس، فلك ألف شكر، أعتقد أنني أجبته وسأسلم للسيد عضو المجلس الموقر الجواب مكتوبا وكاملا وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة مجددا للسيد محمد الطيب سنانى للتعقيب، تفضل.

**السيد محمد الطيب سنانى:** شكرا السيد الرئيس، في البداية أشكر معالي السيد وزير العدل، حافظ الأختام على تنويرنا ببعض المعطيات وبهذه الإجابة، وأبدأ كلامي من حيث انتهى، أقول فعلا إن أبناء وبنات الجزائر غيورون على وطنهم، أبناء وبنات الجزائر لهم الحق في الدفاع عن وطنهم وهم كذلك يفتخرون كل الفخر بانتمائهم وانتسابهم إلى هذا الوطن العزيز، الحبيب.

فعلا الكثير والكثير من الجزائريين والجزائريات شرفاء ونبلاء ويعملون بكد وبعرق، لكن بالمقابل هناك حفنة قليلة أضرت وأفسدت في هذا الوطن وهمهم الوحيد - معالي الوزير - هو جمع المال وبأي طريقة كانت والنتائج أمام أعيننا.

هناك أمر آخر معالي السيد الوزير وأؤكد عليه هو تأخر بعض الجهات المختصة في الكشف عن الفساد في الجزائر، وهمي هو هم كل مواطن مخلص في هذا الوطن وهو التصدي من البداية وإجراء تحريات حتى لا تنهب أموال بالأرقام التي نعرفها وتعرفها أنت خاصة السيد الوزير.

في الأخير، أتمنى الخير لبلادنا وشكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الطيب سنانى، هل لك السيد الوزير ما تضيفه؟ تفضل.

**السيد الوزير:** شكرا السيد الرئيس. أو لا كنت قد شكرت السيد عضو المجلس الموقر على أنه أعطانا هذه الفرصة حتى نتطرق لهذا الموضوع، أنا متفق معه تماما على أن هناك فئة قليلة لا بد من محاربتها ومحاكمتها.

أخطار جسيمة، لا بد أن نتجند كلنا لمحاربتها والوقاية منها ورئيس الجمهورية شخصا - كما قلت - دائما وأبدا وفي كل مناسبة إلا ويحرض على مكافحة هذه الجريمة وخطورتها، لا نقتل لأن التقليل مضر ولكن التهويل مضر أيضا (كيف لو أن أي شخص يتهم سي فلان)؛ هناك المحاكمة العادلة وهناك قرينة البراءة والشخص بريء - جماعة كثيرة من القانونيين هنا - حتى تثبت إدانته، متى تثبت إدانته؟ بمقتضى حكم قضائي ليس الحكم من الدرجة الأولى ولكن الحكم النهائي، بمعنى الحكم الصادر من المحكمة والمجلس والمحكمة العليا ولكن أن نطلق أحكاما هكذا على أي شخص، فهؤلاء الأشخاص والمجتمع يتطلبان منا وعلى العدالة بالخصوص أن تحمي الأشخاص وأن تحافظ على قرينة البراءة وعلى المحاكمة العادلة والقواعد والأحكام التي تفرض على العدالة الجزائرية وغير الجزائرية.

أعود وأقول كخاتمة، إن جريمة الفساد والرشوة يجب أن تحارب من طرف الجميع وبدون هوادة وبجميع الأسلحة - إن صح التعبير - لأنها أمر المجتمع ككل، نعم، لكن بالمقابل لا بد أن تكون مكافحة هذه الجريمة والإجراءات ضد هذه الجريمة في كنف القانون وتحت مراقبة السلطة القضائية.

من جهة أخرى، أرجو أن نحافظ على كرامة الأشخاص واعتبارهم، كما أرجو ألا نروج بطريقة أو بأخرى ونعطي انطبعا ونرمي الريبة أو الشك على أن كل مؤسسات الدولة والأشخاص الذين يعملون في هذه المؤسسات غير نظفاء وغير نزهاء، أقولها هنا وأتحمل المسؤولية، هناك جزائريات وجزائريون في جميع المستويات وجميع مؤسسات الدولة بدءاً بهذا المجلس الموقر، نبلاء وشرفاء ونزهاء لا يعملون إلا لخير البلاد، ولا يعيشون إلا بعرق جبينهم، بالمقابل في الجزائر أو خارجها - وكما قلت - المجتمعات ليست مكونة من ملائكة، هناك فئة ونسبة لا بد من محاربتها والوقاية منها ولا بد أن يقتصر

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، السيد الموقر عضو المجلس، لقد منحتني الفرصة للحديث أمام

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل، رئيس المجلس الموقر، السادة الأفاضل، السيدات الفضليات، أعضاء المجلس الموقر، أصحاب المعالي، أيها الحضور الكريم، عيد مبارك وانتصار مبارك والمزيد من السعادة والهناء والانتصارات للجزائر إن شاء الله.

فيما يخص السؤال الوجيه والهام جدا الذي طرحه السيد عضو المجلس بلعباس بلعباس، نشكره على رفع الانشغال والاهتمام الخاص، خاصة بمحور أساسي، رئيسي توليه الحكومة والدولة الجزائرية أهمية، ألا وهو الطريق الوطني رقم 1، الذي تم في إطار المخطط التوجيهي للطرق والطرقات السريعة وإدراجه كمحور أساسي ورئيسي في حركة المرور وحركة البضائع وكذلك في البعد الاقتصادي والتنموي للوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، هذا أمر مهم جدا، وعليه فبعد إعطاء هاته الأولوية بداية من البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية، 2005 - 2009 انطلقت دراسات أولية تهتم بهذا الطريق من البليدة إلى أبعد من ولاية غرداية، وتمس أكثر من 1000 كلم. ثم هناك بعض المقاطع التي تذهب نحو ولاية ورقلة، في هذا الإطار تم - بطبيعة الحال بعد هاته الأهمية وهذا البعد الاستراتيجي لهذا المحور - الانتهاء من دراسة 320 كلم الأولى، من هذا المحور الأساسي وتمس خاصة البليدة، المدية، الجلفة، الأغواط والباقي أي 1000 كلم أو أكثر فهي محل دراسات.

انتهت اليوم - الحمد لله - الدراسات فيما يخص ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 يعني على مسافة 320 كلم، واليوم الأشغال جارية وتخص 205 كلم في عدة ولايات منها كما ذكر الأخ الفاضل ولاية الجلفة وهو من ذات الولاية، قلت 50 كلم على مستوى ولاية الجلفة والأشغال بها تشرف على الانتهاء.

أما فيما يخص المستقبل وخاصة ما يهم ولاية الجلفة، ففي إطار البرنامج الخماسي المقبل لفخامة

فيما يتعلق بتأخير بعض الجهات - وبارك الله فيك حينما قلت بعض الجهات - أعتقد أن هذا يدخل في عدم التسرع وبصفة مختصرة البطء والتأني في إعداد وتحضير مثل هذه الملفات حتى لا يظلم أحد وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد بلعباس بلعباس، لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بالقطاع.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير الأشغال العمومية سؤالاً شفويا:

السيد الوزير، كما يعلم الجميع أن الحكومة قد قررت أن تجعل من الطريق الوطني رقم 1 طريقا مزدوجا لعدة اعتبارات، إلا أن الملاحظ في هذا الطريق المزدوج أن الأشغال انطلقت في أجزاء منه، ثم توقفت في أجزاء أخرى والسؤال هو:

لماذا لم يسجل مشروع إتمام الطريق المزدوج مرورا بالولايات: المدية، الجلفة، الأغواط، غرداية إلى غاية الآن؟

وإذا كان مسجلا فلماذا لم ينطلق إلى حد الآن؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية، فليتفضل مشكورا.

رئيس الجمهورية 2010 – 2014 وسيتكفل بـ 1000 كلم الباقية نحو غرداية ومحور نحو ورقلة إن شاء الله ريثما تنتهي الدراسات، شكرا مرة أخرى للسيد عضو المجلس المحترم على هذا السؤال الهام وعلى رفع الانشغالات وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، مرة أخرى أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد تعقيباً؟ الكلمة لك.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي الرئيس، نشكر السيد الوزير الفاضل على الاستفاضة في الجواب، لكن الملاحظ أن السيد الوزير قد يفتسم معي بعض الملاحظات، أهمية الطريق الوطني هذا في الحقيقة لا تخص ولاية الجلفة فقط، فهو محور هام والدليل على ذلك أنه سمي بالطريق الوطني رقم 1، حيث يمر بعدة ولايات وعدة مدن تضم 3 ملايين ساكن، بمعنى حوالي عشر سكان الجزائر يعيشون على محور هذا الطريق، هذه الأهمية الأولى. الأهمية الثانية، أن هذا الطريق هو موصل إلى منابع الاقتصاد الوطني، إنه طريق استراتيجي، فعندما يغلق هذا الطريق تنقطع الدولة عن هذه المنابع، وينقطع الشعب الجزائري كله عن منابع اقتصاده والدليل على ذلك ما حدث مؤخراً، حين تهاطلت أمطار غزيرة في ولاية بل مدينة عين وسارة – نتمنى إن شاء الله أن تصبح كذلك – فعندما انقطعت عين وسارة، انقطعت الجزائر عن كل الجهات الداخلية ولولا تدخل أفراد الجيش الوطني الشعبي – مشكورين على ذلك – لحدثت الكارثة. اليوم عندما نصل إلى هذه الأحداث بسبب الأمطار وغيرها تنقطع صلتنا بالمدن، وبالتالي نرجو من السيد الوزير أن يتم تسجيل هذا المشروع، لقد تم تسجيل بعض المبالغ المالية باسم ولاية المدينة والمقدرة بـ 30 مليار دينار جزائري، لم ولن تصرف إلا خلال سنتين أو ثلاث سنوات، طلبنا فقط أن يتم اقتطاع إعادة هيكلة العملية و6 ملايين دينار تسجل بين ولايتي الأغواط والجلفة.

رئيس الجمهورية 2010 – 2014 برمج حتى يتواصل الجهد على مستوى ولاية الجلفة 130 كلم وتخص المحور الأول على مستوى الجلفة من حاسي بحبح إلى حدود ولاية المدينة والمحور الثاني من الجلفة إلى حدود ولاية الأغواط، لأن هذه المحاور التي ذكرتها سابقاً على مستوى ولاية الجلفة، انتهت بها الدراسات وتدخل في الدراسة المنتهية يعني 320 كلم. إذن 130 كلم على مستوى ولاية الجلفة مبرمجة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010 – 2014، ضف إلى كل هذا – بطبيعة الحال – لدينا عدة عمليات على مستوى ولاية الجلفة ونشكر مرة أخرى السيد عضو المجلس على رفع الاهتمام والانشغالات، إذ هناك عمل خاص بازواجية الطريق الوطني رقم 1، وهذا أمر مهم جداً – كما قلت – وهناك كذلك ربط بعض الطرقات الوطنية وبعض المحاور وحتى الطرقات الولائية بالطريق الوطني رقم 1، وهذا ما تطلب تسجيل غلاف مالي في إطار البرنامج الخماسي على مستوى ولاية الجلفة، التي نالت مبلغاً يقدر بـ 22 مليار دينار خلال فترة 2005 – 2009، في إطار هذا الغلاف مست سبع عمليات على مستوى ولاية الجلفة وتخص تدعيم الطرق المحاذية والطرق الموصلة إلى الطريق الوطني رقم 1 من خلال سبع عمليات لتدعيم الطريق الوطني رقم 1.

المشروع كما ذكرتم السيد عضو المجلس المحترم هو مشروع حيوي، هام، استراتيجي وكذلك يدخل في إطار التبادل شمال، جنوب. إن الدولة الجزائرية وحكومتها عازمة على مواصلة الجهد لازدواجية الطريق، وريثما تنتهي الدراسات تمضي الأشغال. كنت بالأمس في ولاية المدينة وزرت مقاطع سلمت مؤخراً والحمد لله، كالطريق الاجتنباني المزدوج على مستوى مدينة المدينة وتمت معاينة جزء هام على مستوى هذا الطريق الوطني رقم 1 انطلاقاً من البرواقية وسيتم خلال شهر جانفي – إن شاء الله – الانطلاق في مقاطع هامة جداً على مستوى ولاية المدينة وعلى مستوى ولاية الأغواط. كبدائية، لدينا 320 كلم تمت الدراسات بها والأشغال جارية، وجزء منها سيتم في إطار برنامج فخامة

مشروع وهو مطلب استراتيجي لكل الجزائر، إذ أعطت الدولة للطريق الوطني رقم 01 الشمال والجنوب كاملا من العاصمة حتى تمنراست، إلى غاية الحدود الجزائرية النيجيرية، أي حوالي 3000 كلم من العاصمة إلى عين فزام، الدولة أعطت أهمية قصوى لهذا الطريق، ورأيتم خلال هذا الصيف فقط من تمنراست إلى الحدود الجزائرية النيجيرية هناك خط واحد بمسافة 415 كلم فتح هذه السنة (Tapis) هذا دليل على أن الدولة مهتمة، ويقتضي فقط من الدولة أن تضع ترتيبات موضوعية ومتوازنة وفعالة. أشاطرك الرأي ولا داعي أن تفكر في الجلفة ولا المدينة ولا باقي الولايات المذكورة، البرنامج حاضر والأشغال ستنجز بإذن الله، والجزائر سوف تفتخر بهذه الإنجازات مستقبلا بإذن الله، وشكرا للسيد عضو المجلس مرة أخرى.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الأشغال العمومية، والكلمة الآن للسيد حسين داود لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد حسين داود:** شكرا سيدي الرئيس. السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، قبل أن أخوض في السؤال الموجه إلى معالي السيد وزير الأشغال العمومية، أقول كلمة حول ولاية المسيلة، هذه الولاية التي تقدر مساحتها بأكثر من 18000 كلم<sup>2</sup> أي ما يعادل مساحة دولة لبنان مرتين، هذه الولاية المميزة من ناحية موقعها الاستراتيجي في هذا الوطن العزيز، التي تحدها سبع ولايات من الشرق ومن الغرب من الوسط وهي بوابة الجنوب، عدد سكان الولاية يفوق 1.100.000 ساكن، بـ 47 بلدية و 15 دائرة، موقعها يحتوي على أهم المركبات والهيكل القاعدية، مما جعلها تقوم بدور كبير في بعث التنمية على مستوى الوطن.

السيد معالي الوزير، إذا فتحنا باب مدرسة، أغلقنا باب سجن، وإذا أصلحنا طريقا فتحنا حماية

لأن هذا الطريق المزدوج ذو أهمية، ليس الاقتصادية فقط بل لإنقاذ أرواح، والدليل على ذلك لما فتح الطريق الرابط بين الجلفة وحاسي بحبح، الذي كان يسجل يوميا حادثا مميتا قاتلا، اليوم - الحمد لله - خلال ستة أشهر ومنذ أن فتح هذا الطريق لم يسجل ولا حادثا.

السيد الوزير، لاحظت وراجعت قانون المالية 2010، لم يسجل هذا المشروع لأسباب نجهلها، إن قانون 2010 لم يتكفل بذلك.

أخيرا، نطلب من السيد الوزير - نعلم أنه حقيقة مهتم بالطريق السيار شرق - غرب الذي يوصف بأنه مشروع القرن - أن يخصص اهتماما خاصا لهذا الطريق من الجزائر إلى غاية ورقلة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس، والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على الطلبات على المباشر.

**السيد الوزير:** شكرا، السيد عضو المجلس المحترم رفع الانشغال وأجبناه بكل وضوح وصراحة، وكما قلت إن الاهتمام الذي رفعه هو اهتمام الدولة الجزائرية والحكومة الجزائرية والقطاع بكل وضوح، وقلت لا يمكن أن تجري أشغالا والدراسات لم تنته بعد، هذا أولا، ثانيا إن الاهتمام بـ 320 كلم التي تخص البلدية، المدينة، الأغواط، الجلفة هي مسجلة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010 - 2014، فما يمكننا فعله في 2010 سنقوم به في 2010، وما كان بمقدورنا في 2011 سينفذ في 2011، بينما ما تأجل إلى 2012 سيكون في 2012، لا بد أن نكون موضوعيين في هذا الإطار.

أؤكد فقط للأخ عضو المجلس أن العمليات التي تخص المدينة، الجلفة، الأغواط مسجلة في كل ولاية على حدة، تبقى فقط الإجراءات الإدارية وكما تعلمون فإن المناقصات اليوم تستغرق وقتا، وفي بعض الأحيان من المناقصة إلى البدء في الأشغال تأخذ أكثر من سنة إلى سنة وستة أشهر.

إجراءات إتمام المناقصة ثم الشروع في الأشغال تأخذ وقتا، لكن انشغال السيد عضو المجلس المحترم

فعلا، ولاية المسيلة كبيرة وشاسعة وهامة جدا، تحتاج بطبيعة الحال إلى كل تدعيم واهتمام. فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد نالت ولاية المسيلة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية (2005 - 2009) قسطا هاما جدا ضمن برنامج التنمية، والدليل على اهتمام الدولة والحكومة والقطاع، هو الرقم الذي تحقق على مستوى ولاية المسيلة في قطاع الأشغال العمومية، إذ تم تسجيل ما يقدر بحوالي 31 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ ضخم جدا وكبير جدا وهام جدا للتكفل بالانشغالات، خاصة أن الولاية كانت تحتاج إلى إعادة تأهيل العديد من الطرقات، ليس فقط الطرق الوطنية لكن إضافة إلى هذه هناك الطرق الولائية والطرق البلدية وكما تعلمون أن الطرق البلدية والولائية في مجموعها تفوق 70 % من شبكة طرقات الولاية، هذا الاهتمام بقي بارزا ليس فقط في إطار برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية (2005-2009) لكن من خلال برنامجه (2010-2014).

تكلم الأخ الفاضل، الكريم عن الطريق الرابط بين سيدي عيسى وعين الحجل الذي يهم الطريق الوطني رقم 8، ويعلم الجميع أن هذا الطريق الذي يربط الجزائر العاصمة نحو البلدية على مستوى الأربعاء، ثم نحو تابلات على مستوى ولاية المدية يعني المسيلة، سيدي عيسى، عين الحجل، هذا الطريق الوطني رقم 8 يعتبر من المداخل الاستراتيجية الموضوعة في المخطط التوجيهي الوطني للطرق السريعة على مستوى قطاع الأشغال العمومية، وهو ضمن المخطط الذي صادقت عليه الحكومة، إذ يضع الطريق الوطني رقم 8 كطريق استراتيجي، ليس فقط من باب التكفل به من حيث التدعيم والتهيئة، بل وضعه كطريق مؤهل حتى يصبح طريقا مزدوجا، والدراسة جارية اليوم حتى يصبح مستقبلا الطريق الرابط بين الجزائر العاصمة والمدية والمسيلة بإذن الله طريقا مزدوجا والدراسة جارية على مستوى الولايات الثلاث.

أما التكفل في بعض الأجزاء التي ذكرها السيد عضو المجلس المحترم، خاصة ما بين سيدي عيسى

جديدة لأرواح المواطنين، وأغلقتنا مخاطر وتجنبتنا أرواحا تذهب نتيجة حوادث مميتة. أردت بهذه المقدمة الصغيرة أن أدخل في الموضوع نفسه.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 آذار 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم، سيدي الوزير، السؤال الشفوي التالي نصه:

إن وضعية الطريق الرابط بين سيدي عيسى عبر عين الحجل إلى المسيلة (مقر الولاية) والطريق الرابط بين المسيلة، حمام الضلعة إلى حدود ولاية برج بوعريبيج، المهير، غير صالح؛ الشطر الثاني كذلك بين بلدية أولاد منصور وخطوطي سد الجير وكذلك بلدية بني يمان إلى سيدي عيسى وأولاد دراج إلى بلدية بلعابية.

سيدي الوزير، ماهي الإجراءات المتخذة في هذا الجانب؟ خاصة وقد كررنا الطلب لدى مديريتكم في ولاية المسيلة، ولكن تلقى أجوبة المدير أن الغلاف المالي غير موجود مع علم حضراتكم المحترمة، أن هذه الطرق تحصد أسبوعيا أرواحا نتيجة رداءة هذه الطرقات، تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حسين داود، والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، السادة أعضاء هذا المجلس الموقر، أصحاب المعالي، أولا، شكرا جزيلا وتقدير خاص للأخ الفاضل، عضو المجلس الكريم حسين داود على طرحه انشغالات ولاية المسيلة.



المسيلة، لا ننسى كذلك مشروع ربط مدينة المسيلة وبعض المدن المجاورة لها بالطريق السيار شرق - غرب كما لا ننسى أن للمسيلة حظا وافرا، حيث سيمر عليها الطريق السريع للهضاب العليا وهذا أيضا مكسب آخر.

أما فيما يخص بعض الانشغالات المحلية التي تخص الطرق البلدية التي ذكرها السيد حسين داود وهو مشكور، خاصة الطريق الذي يخص أولاد منصور وخطوطي نحو سد الجير، فإن الجزء الأول قد تم إنجازها والجزء الثاني هو عبارة عن مشاريع تدخل لفك العزلة، وهي مبرمجة كذلك في نفس الإطار يعني الإنجاز.

إن كل الانشغالات التي طرحتموها الأخ الفاضل، عضو المجلس المحترم على مستوى ولاية المسيلة، ترون أنها متكفل بها وسوف تنجز إن شاء الله في الآجال المحددة بإذن الله وبالنوعية اللازمة وشكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد حسين داود هل يريد تعقيبا؟

**السيد حسين داود:** شكرا سيدي الرئيس، شكرا على الإجابة الكافية لمعالي السيد وزير الأشغال العمومية، إلا أنني - سيدي الوزير - أتمنى في أقرب الآجال أن تلبية الدعوة لسكان ولاية المسيلة، الذين يقدمون لك دعوة رسمية لزيارة هذه الولاية وبارك الله فيك على تفهمك سيدي الوزير، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حسين داود، كثرت الرسائل المباشرة، فهل ترد على السؤال أو بالأحرى على الطلب؟

**السيد الوزير:** شكرا السيد الرئيس، أولا على الفرصة التي أتاحتها لنا هذا المجلس الموقر برئاسة الحكمة، لأننا قدمنا اليوم البشائر إلى بعض ولايات الوطن، وبعد البشائر ستكون الزيارات والتجسيد في الميدان، وسيرافق ذلك دائما الافتخار

وعين الحجل، هذا الطريق متضرر أو يحتاج إلى تدعيم. هذه المحاور لا تمس فقط الطريق الوطني رقم 8 على مستوى سيدي عيسى وعين الحجل ونحو فضاء ولاية المسيلة، بل تمس كذلك الطريق الوطني رقم 70 والطريق الوطني رقم 89 بمسافة تقدر بـ 175 كلم وقد سجلت كلها في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية للهضاب العليا.

إن الدراسات على وشك الانتهاء من طرف مكتب الدراسات (CTTP) وكلها مبرمجة وستنتقل الأشغال بها قريبا بإذن الله. لا يوجد أي مشكل فيما يخص أشغال التدعيم مابين سيدي عيسى وعين الحجل، فالمشروع مسجل والمبالغ موجودة وستنتقل الأشغال وستنجز بإذن الله.

أما الانشغال الثاني الذي تطرق إليه السيد عضو المجلس المحترم، فهو الطريق الرابط بين عين الحجل والمسيلة، وهذا هو الطريق الوطني رقم 40 والطريق الثاني يربط حمام الضلعة والمهير أي ولاية برج بوعريش.

فيما يخص الطريق الوطني الرابط بين عين الحجل والمسيلة، فهذا مسجل ومبرمج في 2010، حيث المبالغ مرصدة والحمد لله رب العالمين، وضعناه كأولوية لولاية المسيلة وسجلناه.

فيما يخص الطريق الثاني الرابط بين حمام الضلعة والمهير في ولاية برج بوعريش فهو الطريق الوطني رقم 60 و60 أ وقد أعطينا أولوية وهو مسجل في قانون المالية لسنة 2010 والحمد لله رب العالمين.

رُصد للطريق الوطني رقم 40 والطريق الوطني رقم 60 و60 أ مبلغ مالي يقدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري، للتكفل بالطرقات هاته في قانون المالية 2010.

لا ننسى - الأخ الفاضل - ونحن نتكلم عن سيدي عيسى وحمام الضلعة وولاية برج بوعريش، أن هناك مشروعا هاما جدا يهم ولاية المسيلة وهو الطريق السريع رقم 4، الذي يربط خميس مليانة، المدية مرورا بالبرواقية نحو سيدي عيسى فحمام الضلعة ثم برج بوعريش، هذا كذلك يخص منطقة

وقيل إن عدد الإصابات في ارتفاع مستمر، كما أن هذا الفيروس قد يتراجع ثم يعود بقوة. واليوم يأخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا من حديث المواطنين.

وعلى هذا الأساس: ماهي حقيقة ووضعية هذا المرض في العالم، وفي الجزائر على وجه الخصوص؟ ماهي ميكانيزمات واستراتيجيات القطاع، وكذا الإمكانيات المالية، المادية والبشرية المرصدة والمسخرة لمجابهة هذا المرض والوقاية منه؟ ماهي ظروف واحتياطات السلامة، لتقلات الأشخاص من وإلى داخل الوطن وإلى مختلف أرجاء العالم، خاصة في إطار أداء مناسك الحج والعمرة وغيرها؟ شكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله بن التومي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

شكرا سيدي الرئيس.

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الأخوات والإخوة الحضور.

أنا شاكر السيد عبد الله بن التومي، لأنه طرح موضوع الساعة، لكن السؤال حل علينا منذ أكثر من أسابيع وبالتالي تكون الإجابة محينة.

بالنسبة لقضية هذا الفيروس أهو مفتعل أو غير مفتعل، فإن المعطيات الميدانية فصلت تقريبا في هذا الأمر، إذ أصبح هناك أموات ومئات الآلاف من المصابين في المعمورة.

أما الأسئلة الأخرى التي قدمتها، فأنت بصراحة مشكور عليها.

في 24 أفريل الماضي قررت المنظمة العالمية للصحة أن تعلن حالة طوارئ في العالم، وفيما يخص الجزائر، قمنا في 25 أفريل بتقديم برنامج وطني للجزائر ليحمينا من هذا المرض أو يقلص

بهذه الإنجازات من جهة والمحافظة عليها والتعاون دائما من أجل جزائر آمنة، قوية ومستقرة والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الصحة وأحيل الكلمة إلى صاحب السؤال الشفوي السيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير الصحة والسكان السؤال التالي نصه:

يرى بعض الأخصائيين أن الإنسان قد يواجه مستقبلا مخاطر كبيرة، نتيجة الفيروسات التي تضرب العالم من حين إلى آخر، وهو الأمر الذي يتطلب يقظة مستمرة من الهيئات الصحية الدولية والمحلية على حد سواء، خاصة وأن ظهور هذه الأمراض والأوبئة أصبح يشكّل هاجسا ويحدث هلعا لدى الدول، بالنظر إلى مختلف تكاليفه وآثاره لاسيما وسط تلك التي تفتقر إلى إمكانيات تسمح لها بالتصدي والمجابهة.

فاليوم، وقد مرت فترة على ظهور مرض أو فيروس إنفلونزا الخنازير الذي يسمى (H1N1)، والذي دفع بالمنظمة العالمية للصحة إلى الرفع من درجة حالة التأهب إلى أعلى المستويات، بالنظر إلى خطورته وسرعة انتشاره.

وهنا أستسمح معاليكم بذكر بعض ما قيل حول هذا المرض: لقد قيل بأن هذا الفيروس من حيث المصدر قد يكون مفتعلا بسبب ظروف تتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تهدد شركات الأدوية.

وقيل إن هذا الفيروس فتاك وينتقل بسرعة فائقة بين الأفراد خاصة في فصل الشتاء.

عندما تظهر على الشخص علامات المرض، نسعى في الحين إلى داره ونكشف عن محيطه وعن كل من زاره وكل من سافر معه.

فلو سجلنا حالة واحدة في طائرة تقل مائتين وعشرين راكبا، وتأكدنا أن هذه الحالة تحمل الفيروس، نعود إلى المطار ونأتي بالقائمة الإسمية للأشخاص الذين ركبوا الطائرة، ونقوم بزيارتهم في منازلهم فنعالجهم مع أهلهم، وهذا ما أخرج دخول الوباء وانتشاره؛ ولكن مع هذا ظهرت الحالات وهذا ما كان منتظرا، ولأعلمكم فقط جاءت طائرة من الخارج وكان بها أجنبي، نزلت في العاصمة، زرنا كل من كان راكبا معه لأن ذلك الأجنبي كان مصابا، وهو أيضا بحثنا عنه فوجدناه في إليزي، فذهبنا إلى هناك وعالجناه هو ومن معه من العمال الذين كانوا في الشركة، هذا لتعلموا الجهد الذي كنا نبذله بصمت، ورغم ذلك ظهرت حالات، أعطيكم الحصيلة الأخيرة المسجلة البارحة في الجزائر، لقد بلغ عدد الحالات 387 حالة هؤلاء الذين تم الإعلان عنهم وأدخلوا المستشفيات.

أتأسف وأترحم على المتوفين الذين بلغ عددهم ستة عشر في الجزائر، جل هؤلاء جاءوا في حالة متأخرة من الإصابة ولا يمكن التحكم فيها. لو قررنا في هؤلاء الستة عشر.. غير أن روح بني آدم ليست عملية رياضية لكن لنعرف مدى الجهود المبذولة وكذا النتيجة.

هناك دولة غير بعيدة عنا وعدد سكانها أقل منا بثلاث مرات، لدينا نفس عدد الوفيات، بينما عدد الإصابات أكثر منا بالضعف.

دولة من جهة أخرى، لدينا نفس عدد السكان، عدد الإصابات أكثر من ألفي إصابة، أما عدد الوفيات فأكثر منا بواحد أو اثنين، علما أن عدد الوفيات غير متحكم فيه، إذ يمكن بين ساعة وأخرى أن يحدث شيء، ناهيك عن الدول الأوروبية، هناك دولة نضرب بها المثل ونعرفها جيدا صرحت بأكثر من مائتي وفاة، والآن امتنعوا عن إعطاء الأرقام منذ عشرة أيام، يقولون لدينا أكثر من مائتي وفاة بيد أن عدد الحالات لديهم بمئات الآلاف، فرغم الوسائل

منه، فصادق عليه مجلس وزاري مصغر وحتى على مستوى الحكومة، وكنا من السابقين حتى على المستوى القاري وعلى مستوى العالم العربي في تقديم هذا البرنامج، كما قمنا بتنصيب لجنة متعددة الوزارات ولجنة وزارية ولجنة وطنية للخبراء يقومون كل في مستواه بمتابعة هذا الوباء. في نفس الوقت يحتوي المخطط الوطني على خمسة محاور:

1 - المراقبة الصحية بالترصد.

2 - تنظيم مصالح الصحة والرعاية.

3 - التكفل بالوقاية والعلاج.

4 - التكوين الطبي وشبه الطبي.

5 - الإعلام والاتصال.

في نفس الوقت، حددنا ثلاث مراحل أخصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: لما ظهر الوباء في الدول الأخرى، كنا معافين والجزائر معافاة، في تلك المرحلة اتخذنا إجراءات في كل الموانئ والمطارات وكل المراكز الحدودية التي يمكن أن يأتي عن طريقها الوباء، والهدف من ذلك تأخير دخول هذا المرض إلى أقصى حد، ولو أنه يمس كل المعمورة ولكن حتى يكون دخوله بأدنى حد، فتكفلنا بالحالات الأولى التي دخلت الجزائر وكان جلهم جزائريين وأتوا من أمريكا وأوروبا وحتى بعض الدول العربية، فقمنا بالعناية والعلاج وكان فعالا.

أنتم ترون في الموانئ والمطارات الفرق المختصة واقفة وهي تعمل على قدم وساق، هذه المرحلة الأولى.

بالنسبة للمرحلة الثانية، ظهرت بعض الحالات في الجزائر، وكانت الحالات الأولى لبعض المواطنين الذين زاروا هؤلاء المرضى، علما أن المرض لا يظهر في اللحظات الأولى إلا بعد سبعة أيام، إذ يمكن أن يكون الشخص مريضا وحاملا للفيروس ولكن لا تظهر عليه العلامات إلا بعد سبعة أيام، لا هو يعلم بمرضه ولا محيطه ولا حتى الأطباء، وبالتالي فلت منا بعض المسافرين سواء كانوا جزائريين أم غيرهم.

هذا الواقع.

عندما يصرح بـ 300 حالة، يمكن أن يكون العدد أكثر لكن لعدم إحساس بعض الأشخاص بها لم يتضرروا منها.

بالنسبة للوقاية، نكررها دائما عن طريق وسائل الإعلام من خلال التلفاز، الإذاعات، بعض الصحافة عن طريق الاتصال بالمدارس، الهيئات المنظمة، كيف ذلك؟

الوقاية أولا، نظافة اليدين خاصة ونظافة التنفس، هذه مهمة جدا .

طرحت علي سؤالاً عن الخروج والدخول للوطن والتحفظات المحلية.

أولا، لو سمعنا بفلان مريض أو أهله، فلا نقوم بزيارته بل نؤجلها ونطلب من الإخوان التقليل من الزيارات، أما إذا قرر شخص ما الذهاب إلى دولة أخرى، فننصحه ألا يفعل، وكل من يدخل التراب الوطني يتم فحصه، هناك وسائل للمراقبة في الموانئ والمطارات الدولية وحتى الحدود البرية.

الحمد لله حاجنا الميامين ذهبوا ملقحين بلقاح الزكام الفصلي مع وفد طبي وأدوية، فرجعوا آمنين إلا المتوفين وكانوا قلائل وليس بهذا المرض، بل بالسكتة القلبية أو الضغط الدموي أو لكبر السن أو لعدة أخرى.

فالجزائر مستعدة من كل الجوانب، وحتى بالنسبة للعلاج الموجود لدينا فهو فعال، أوكد وأطمئن هو فعال جدا، هذا الدواء يسمى "تاميفلو" وأبشركم خيرا لأنه يصنع في الجزائر من طرف صيدال ويسمى "سايفلو" والجزائر من الدول القليلة التي صنعت جرعا للأطفال، لا يوجد من أخذ هذا الدواء ولم يشف، عدد المصابين الذي أعلنت عنه والبالغ 380 مصابا جلهم ذهبوا إلى منازلهم وهم يزاولون عملهم، وحتى حاجنا الميامين الذين أصيبوا بهذا المرض في البقاع المقدسة، كان الأطباء معهم وعالجوهم وأتموا مناسكهم ورجعوا آمنين، سالمين.

الجزائر مستعدة لمعالجة 7 ملايين و500 ألف شخص، العلاج موجود وكميات الدواء موجودة ومخزنة وتم توزيعها على كل الولايات بدون استثناء

المسخرة هناك ورغم احتكارهم للتلقيح - وأعود لهذا الموضوع بعد حين - إلا أن عددهم على المستوى الدولي - علما أن أربع دول في أمريكا صرحت بعدم الإعلان مستقبلا عن الحالات حتى لا يحدث هلع لدى الشعب - 600 حالة وفاة مسجلة في 9 ديسمبر، لكن المنظمة العالمية للصحة أعلنت عن 8452 وفاة، في حين مس هذا الوباء 207 بلدان.

فيما يخص التلقيح، في جويلية لم ينتج الخبراء التلقيح بعد ولا تم حتى إنتاجه إذك، لكن الجزائر طلبت شراءه وهناك أربعة مخابر على المستوى الدولي تنتج في هذا الميدان، فسجلت الجزائر في المرتبة الحادية والعشرين في طابور الانتظار.

في الأول بعض الدول كانت لديها شكوك - كما تفضلت بارك الله فيك - وحتى الأطباء شكوا في الأمر، حيث رفضوا استعمال اللقاح قائلين لا حاجة لنا به؛ وكانت مابين المخابر مضاربات تجارية ولكن لما بدأت حالات الوفيات تظهر تراجعوا عن قرارهم، فهذه نأخذها كدرس لفائدة أبنائنا في الجامعات...

كنا مسجلين ضمن الأوائل، لكن لما خرج اللقاح إلى السوق بدأوا بأنفسهم، حتى توصلنا إلى الضغط على بعض المخابر وهددناهم إلى أن نلنا ما يبلغ 20 مليون جرعة، صراحة نلناها بالصراع والتهديد، حيث قلنا لهم كيف كنتم مدة عشرين أو ثلاثين سنة تبيعون لنا الدواء، والآن لما أصبح احتياجنا للقاح أكثر من ضروري تخليتم عنا! بعد ذلك تم التعامل مع مخبر إنجليزي وتمت الموافقة على البيع، المخبر متواجد في مدينة مونريال بالكيبك، لقد وصلت الجرعات الأولى المقدرة بـ 450 ألف جرعة، وهي الآن بالمخبر لاختبارها طبقا لما ينص عليه القانون الجزائري، بحيث لا يمكن استعمالها حتى تخضع للاختبار في المخبر الجزائري، ستنتهي العملية اليوم أو غدا، لم نرد أن نستعجل الخبراء وطلبنا منهم الحيطة فقط.

أطمئن الشعب الجزائري بالقول، أولا إن هذا المرض عبارة عن زكام، تبدو الحالة في البداية عادية أحيانا - وهذه الحقيقة، هناك من لديهم مناعة قوية في أجسامهم، لعله قد أصيب بها أحدنا ولم يشعر

ليس لدي تعقيب فأنا مقتنع بالإجابة وإنما أريد فقط - إن أمكن - أن أستغل الفرصة من أجل الزيادة في التوضيحات.

في الأول أتكلم عن التجربة التي مرت بها الدول الأوروبية على وجه الخصوص في الأيام السابقة، إذ رأينا تخوف الناس وعدم الإقبال على اللقاح، ثم في المرحلة الثانية وبعدما اقتنع الناس بأن اللقاح فعال، كان الإقبال عليه بكثرة حتى انتشرت الطوابير لأجله، فمن جهة إذا أمكن طمأنة الناس لأنه قد كثر الحديث عن اللقاح وآثاره الجانبية، ربما هناك من يقول بجودته وهناك من يقول بخطورته حتى نطمئن الناس من هذا الجانب، ومن جهة أخرى كذلك حتى نتجنب توافد الناس بكثرة مرة واحدة نظرا لتخوفهم في البداية وامتناعهم فتظهر بالتالي مشاكل وصعوبات، هذه واحدة.

ثانيا، هل يمكن - أستسمحك - معالي السيد الوزير أن تؤكد لي سر الأقتعة، وهنا نشكر الوزارة التي تكفلت بالموضوع - فإذا كان من الضروري أن تتوزع في هذا الوقت بالذات ليستعملها الناس، فالرأي طبي بالدرجة الأولى.

أما المسألة الثالثة التي يمكن الحديث عنها وهي في صميم المواطن وشخصيته، في بعض الأحيان هناك بعض الأشخاص يستحون من المرض، ولما يذهب المواطن عند الطبيب الخاص ويشك في حالته يوجهه نحو المستشفى، فالمواطن ربما يستحي ويخاف ويقول كيف أصل إلى مصلحة الاستعجالات وألتقي بأشخاص فيفرون مني، حبذا لو أنشأنا في المستشفيات أماكن خاصة حيث تكون العلاقة بين الطبيب الخاص والجهات العمومية ويكون هناك توجيه خاص في أطر معينة تراعي هذا المشكل وأشكركم مرة ثانية معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس. حقيقة، صراحة نستغل هذا المباشر والسيد عضو المجلس

وأخذ الحجاج مايلزمهم. في المرحلة الأولى، حضرنا خمسين مستشفى وهذه المستشفيات مجهزة لمكافحة هذا الوباء ولمعالجة هذا المرض، ثم في المرحلة الثانية لما بدأت تنتشر الظاهرة جهزنا 100 مستشفى، والآن نحن في المرحلة الأخيرة، حيث قمنا بتجهيز 156 مستشفى مرجعيا.

أما فيما يخص الوسائل الأخرى كالأقتعة والمآزر وغير ذلك فلدينا ما يكفي، يوجد 200 مليون قناع وستصل 300 مليون من الأقتعة الآن إلى الميناء، نحن في راحة من هذا الأمر، وشهادة لله فإن فخامة الرئيس وبمعية السيد الوزير الأول لم يبخلا بدينار، قائلين تفضل كل ما يحتاجه شعبنا فيما يخص هذا الأمر، فإن صحة شعبنا وأرواح أفرادها أقوى من كل شيء، وعلى الشعب فقط ألا يهول الأمر ولا يهونه فلا تهويل ولا تهوين، إننا متقدمون برزائنا، نقوم بواجبنا والباقي الكمال لله، والوقاية خير من العلاج. معذرة السيد الرئيس، إن استغللت هذه المنصة لأقول لكل المواطنين والمواطنات عليكم بالنظافة أولا، وخاصة نظافة اليدين والتنفس، ثم إذا ظهر على أي شخص أو على أبنائه علامات الزكام، وخاصة الحمى والسعال المؤلم وإذا مرت 24 ساعة ولم يشف بالدواء البسيط العادي، فمن الأحسن اللجوء إلى المستشفى أو أقرب طبيب، لأنه لما يعالج بعد 24 ساعة لن يتعرض لأي مشكل، حيث يمكن التحكم في الأمر، هذا والكمال لله ونتمنى الخير لبلادنا وشعبنا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيد بن التومي الذي أعطى الفرصة للسيد الوزير لكي يستغل المنبر على المباشر، حتى يعطي التوضيحات اللازمة لكافة المواطنين والمواطنات حول الموضوع؛ أعود فأسأل السيد عبد الله بن التومي، هل تريد تعقيبا؟

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا السيد الرئيس، أشكر معالي السيد الوزير على الأجوبة وأكثر من ذلك على الإجراءات التي تتخذها الوزارة.

مشكور على طرحه.

أولاً، 156 من المستشفيات المرجعية على مستوى التراب الوطني تغطي 48 ولاية، فكل من يشعر بالمرض يلجأ إلى المستشفى المعين على مستوى ولايته، لأن الإذاعات المحلية تنشر وتعطي المعطيات بأسماء الأماكن التي يقصدونها مباشرة من دون مكان آخر، فإذا وجه الطبيب الخاص المريض، فهو على علم ولديه قائمة المستشفيات التي لا بد أن يوجهه إليها، فلا داعي إلى أن ينتقل من مكان إلى آخر، ثم هناك الرقم الأخضر المجاني 30.30 بحيث يمكن للمريض أن يتصل في أي وقت ليتم توجيهه، مثلاً المتحدث من ولاية بجاية ويستفسر ماذا يفعل ومن يقصد فيوجه مباشرة إلى المكان.

أما بالنسبة لقضية اللقاح، أكرر هل اللقاح متوفر وبخلنا عليكم؟! والله بجد وجهد - كما قلت - حتى وصلنا إلى التهديدات إلى أن تمكنا من جلب 20 مليون جرعة، وهي تمثل تقريبا 60% من الشعب الجزائري، هذه المعطيات خاصة بالمنظمة العالمية للصحة التي ترى أن 60% كافية، وكما قلت قبل حين أحيانا بطريقة طبيعية هناك من يستفيد من الأمراض بدون تلقيح، بينما هناك من زار فقط أو التقى شخصا مريضا صدفه فيصاب بالعدوى، هناك من لديهم تلقيح تلقائي ذاتي أو طبيعي.

أما فيما يخص الألقنة ومتى يتم توزيعها، نحن لا نريد تهوينا ولا تهويلا، لا نرعب الناس ولا نستهن بالأمر أو نأخذه ببساطة، أخذنا الأمر بجد، علما أن الألقنة، الأدوية والتلقيح مجانية، لكن كل ذلك وفق برنامج، نبدأ بالأشخاص العاملين في قطاع الصحة، وليس معنى ذلك كونهم تابعين لوزارة الصحة، ولكن لأنهم في الواجهة وحينما أقول قطاع الصحة أقصد به الصحة العسكرية، المدنية والحماية المدنية، إلى غير ذلك، ثم ننتقل حسب التصنيف الذي قام به الخبراء. أما الألقنة والأمور الأخرى، فيمكن أن تشكل هلعاً في المدارس ولذلك ارتأينا أن نغلق قسماً لما تكون فيه حالة أو أكثر، ونغلق مدرسة لما تكون الإصابة في ثلاثة أقسام وذلك لمدة سبعة أيام ثم يرجعون إلى الدراسة بعد ذلك، لأن مرحلة العدوى تنتهي بعد

سبعة أيام.

بصفة عامة نحن متحكمون في الأمر، نطلب من المواطنين أن يكونوا يقظين والنظافة ثم النظافة ثم النظافة هي الأساس هنا وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير، نبقي دائماً في قطاع الصحة والسؤال الشفوي الموالي للسيد محمد الواد.

**السيد محمد الواد:** شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أوجه هذا السؤال الشفوي للسيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. معالي الوزير، سؤالي الشفوي يخص عملية زرع القوقعة الأذنية للمرضى المصابين بالصمم العميق وعدم النطق، والتي انطلق العمل بها في بلادنا منذ سنوات حيث تكلف الدولة أموالاً طائلة.

سيدي الوزير، إننا نعلم أن هذه العملية الدقيقة يجب أن تمارس في مستشفيات تتوفر فيها المقاييس والشروط اللازمة، نظراً للثمن المرتفع الذي تكلفه والذي يقارب أكثر من 250 مليون سنتيم والمستوى العلمي المطلوب لفرز المرضى وزرع القوقعة وكذا المتابعة الطويلة من طرف فرق طبية متعددة الاختصاصات من طب نفسي إلى اختصاصيين في الرمامة السمعية مروراً بالإختصاصيين في ضبط الغرز القوقعي وكذا المختصين في اللفظ السوي كل هذا يجعلنا نطرح السؤال التالي:

هل كل هذه المستشفيات التي يتم فيها الزرع القوقعي، تتوفر فيها الشروط التقنية من نوعية جيدة وأمان بالنسبة للعملية الدقيقة هذه؟

هل هناك قائمة ضببت من طرف وزارة الصحة تحدد عدد هذه المراكز التي تختص بهذا النوع من

المستشفيات، فليفضل مشكورا.

### السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا سيدي الرئيس.

السيد عضو المجلس، الدكتور محمد الواد مشكور ويبدو أنه جرنى إلى الدخول في تقنيات طبية محض، لم يطرح سؤالاً واحداً، لكنها سبعة أسئلة، سأحاول أن أجيب على الأسئلة السبعة كلها إن شاء الله وسوف لن أغوص في التقنيات، بل أحاول إفهام الجميع ومنهم المواطنين الذين يتابعوننا.

أولا، فيما يخص السؤال الأول، هل المستشفيات مؤهلة أم لا؟ بطبيعة الحال لا نقبل اللجوء إلى مستشفيات غير مؤهلة، إنما المستشفيات الجامعية التي تتوفر فيها الإمكانيات، في حين هناك مستشفيات جامعية تفتقر إلى إمكانيات التأهيل وبالتالي فهي مرفوضة، المستشفيات الجامعية - كما جاء في طلبك - هي القائمة بهذه العملية، وهناك أحد عشر مستشفى، وهناك لجنة تقوم بتأهيل المستشفيات وتصنيفها حسب إمكانياتها فإن كانت المستشفيات الجامعية قادرة ونعني بذلك متوفرة على الأجهزة أنت تعلم أنه ليس من السهل التصرف فيها، ثم الأيدي لا بد أن تكون ذات مستوى عال والفرق المتعددة الاختصاصات، وكما تفضلتم قبل حين لا بد أن يكون مريض «الصمم والبكم» محضرا من قبل نفسيا وعلاجيا، ولهذا لا نغامر بهذه المراكز، فلو لم تكن الوسائل الأولية والقبلية والبعدية متوفرة لا يمكن أن تجرى العملية، كما أن هذه العمليات خاصة بالصمم العميق وليس الصمم البسيط.

طرحتم سؤالاً آخر حول هل تم تجريب الصمامات أم لا؟ هناك من جربها وجل من أجريت لهم العملية أظهرت أن الصمامات غير ناجحة، خاصة بالنسبة للصمم العميق وليس الصمم البسيط، علما أننا لا نقوم بالعمليات إلا للصمم العميق.

عدد المراكز الاستشفائية المؤهلة، 11 مركزا، عدد الذين استفادوا من هذه العملية، 659 مريضا، وقد بدأنا في إجراء هذه العمليات سنة 2007، فالجزائر قامت في ظرف عامين بـ 659 عملية جملها ناجحة، في حين نجد على المستوى الدولي إجراء 120 ألف

الزرع؟ وإن وجدت، هل تم ضبطها بعد دراسة مسبقة تؤهلها لمثل هذه العمليات؟ خصوصا ونحن نرى تهافت المستشفيات الجامعية عبر الوطن قصد الظفر بأكثر عدد من القوقعة الاصطناعية، لا ندري إن كان ذلك لإنقاذ عدد كبير من المرضى من شبح الصمم أو لغرض في نفس يعقوب؟

سؤالنا هذا بسبب معرفتنا الدقيقة لمثل هذه العمليات التي تحتاج أكثر من غيرها إلى فريق طبي متعدد التخصصات متكامل ومنسجم وذو خبرة كبيرة لضمان نجاح زرع القوقعة إما قبل العملية، أثناءها أو بعدها، هاته الأخيرة أي بعد العملية التي تحتاج أكثر من سابقها لعناية فائقة للمريض ومتابعة صارمة وطويلة لأنها هي التي تحدد مدى نجاح الزرع.

ولهذا، لماذا وزعت هذه العمليات على عدد كبير من المستشفيات ولم تقتصر على البعض القليل منها، كما هو معمول به في كثير من الدول المتقدمة حسب مقاييس مدروسة مسبقا؟ وهل نحن نتبع في اختيار المستشفيات نظام الكوطة؟

سيدي الوزير، كم هو عدد المرضى الذين استفادوا من هذه العملية؟ وماهي نسب النجاح؟ وهل هناك متابعة فعلية لهذا الزرع القوقعي الذي يتطلب الصيانة الدائمة؟ وقبل أن يوجه هؤلاء المرضى لعملية زرع القوقعة والتي تكلف الدولة - كما قلت - أموالا طائلة، هل مروا بمرحلة الرمامة السمعية وأثبتت فشلها حيال إعاقتهم وهذا باتباع المقاييس العلمية؟

سيدي الوزير، كم هو عدد المدارس التي تكون مختصين في الرمامة السمعية وفي اللفظ السوي الضروريين لنجاح مثل هذه العملية؟

في الأخير، هل هناك جمعية تمثل هذه الشريحة من المرضى، حتى نتقصى الحقائق منها كي لا نكتفي بالتقارير الإدارية؟

في النهاية، تقبلوا معالي الوزير فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للدكتور محمد الواد، والكلمة الآن للدكتور وزير الصحة والسكان وإصلاح

يتطلب عدة أشهر.

إذن لو نقوم بإرسال الطفل إلى الخارج، فتكلفتنا الآلة 250 مليون، ثم التكفل به، ليقضي شهورا هناك، كل ذلك بمصاريف الدولة، وفي الأخير يتعلم لغة أخرى، فلما يرجع إلى الوطن نكون قد خسرنا حالة، لأن الطفل لن يندمج مع المجتمع لأنه يستعمل لغة أخرى.

قمنا بعملية تدخل ضمن برنامج تقليص الذهاب إلى الخارج، نحن شجعنا ولازلنا نشجع زرع الأعضاء كالكلية والقرنية وحتى الكبد علاوة على زرع القوقعة، إذن نحن نسير نحو ذلك والأمور تسير والحمد لله.

فيما يخص الكلى تجاوزنا 600 عملية، كان المرضى يمكثون بفرنسا وينتظرون شهورا ليأتي دورهم، الآن 600 عملية لزرع الكلى أجريت في بلدهم الجزائر.

قمنا بكل ذلك:

أولا: لرفع مستوى أساتذتنا وجراحينا،

ثانيا: نريح المواطن بعدم إزعاجه وسفره إلى الخارج،

ثالثا: لترتاح خزينة الدولة.

من بين 600 حالة توفي اثنان والسبب لا يرجع إلى العملية ولكن بسبب فيروس جاء من مكان آخر. هذه المبادرة تقلص من السفر إلى الخارج، تخفف العبء عن خزينة الدولة وترفع مستوى قدرتنا العلاجية.

في بعض الحالات نستعين بفرق من الخارج ذات مستوى عال ولكنها لا تأتي إلا للمعالجة، وكان لا بد أن تأتي للبحث وللتدريس وللمعالجة بمعية أساتذتنا، لأن هذه التجربة سنستفيد منها كثيرا.

هناك الآن عدة مستشفيات تأتي بفرق من الخارج بطريقة تعاقدية ونشترط عليهم أن يشاركوهم في البحث والتعليم والعلاج الدقيق جدا.

حتى بالنسبة لأمراض القلب لدى الأطفال - أنت دكتور بارك الله فيك وتفهم ذلك - فإن العمليات الخاصة بها تعد الأكثر تعقيدا، خاصة إذا كان سن الطفل أقل من ثلاث سنوات، فليس من السهل أن تجرى له عملية جراحية على مستوى القلب ورغم ذلك أجريت هنا في الجزائر، بمعية البرازيليين

عملية زرع قوقعة في مدة عشرين سنة.

قمنا في الأسبوع الماضي بجلسات دولية في عناية لتقييم العملية، لأننا سنذهب من خلال برنامج وطني لمكافحة مرض السل.

أغلب المرضى استعملوا الرمامة ولكنها غير ناجحة، حبذا أن يكون الفحص أو التشخيص مبكرا عند الأطفال، وتكون العملية في السنوات الأولى من عمر الطفل ويكون التكفل ضروريا قبل وبعد العملية من طرف فرق متجانسة، متكاملة ومتعددة الاختصاصات - كما ذكرتها وبارك الله فيك - مثلا مرضى وادي سوف تجرى لهم العملية في قسنطينة أو عنابة، لكن يبقى التكفل بالطفل للتدريب على الكلام والسمع لأنه لم يكن يتكلم بتاتا من قبل، فلما يبدأ يسمع بالقوقعة الجديدة لا يفهم الكلمات، حتى يضطرب نفسيا لعدم فهمه، وبالتالي الخضوع للتدريبات أولا على السمع ثم النطق، هذه ضرورية وكذلك من الناحية النفسية يتابع من طرف طبيب نفسي.

سؤال آخر، هل لدينا مدارس لتكوين التقنيين؟ إن تكوين المختصين في الرمامة السمعية واللفظ السمعي هو من اختصاص وزارة التعليم العالي، أما قطاع الصحة فيوظفهم حسب احتياجات مؤسساته. أما السؤال، هل هناك جمعية تمثل شريحة المرضى أم لا؟ في الحقيقة إلى حد اليوم لم نسمع بأية جمعية، لم تكون أية جمعية بعد، نتمنى أن تكون مستقبلا، لكن قررنا لما نذهب إلى البرنامج الوطني سنقوم بالتقييم لجميع المستويات ومن جميع الأطراف وحتى المعاهد الدولية.

دعوني أقول إن هذه العملية لازالت غير منتشرة بكثرة عند جيراننا والدول الأخرى.

ماقمنا به يدخل في إطار أولاً التقليص من التحويل إلى الخارج لأننا كلما حولنا مريضا إلى الخارج، فإن ذلك يتطلب مبالغ مالية ضخمة، إذ إن ثمن شراء القوقعة يبلغ من 240 إلى 250 مليون، ناهيك عن العملية والأطباء والتحليلات، ولا يتوقف الأمر عند عملية الزرع، هناك التدريبات على السمع فمن خلال هذه الحاسة يتمرن المريض على الأصوات التي لا بد من فهمها ثم استعمالها للكلام، كل ذلك



النوع من الجراحة المتطورة، كما يجب أن نستمر في إدخال هذه التقنيات الجراحية الطبية المتطورة جدا وتوسيعها إلى فئات أخرى من المجتمع لم لا؟! حتى الشيوخ والكبار الذين يبلغون الستين والسبعين والثمانين عاما والذين يعانون من الصمم العميق، إذ يمكنهم أن يستفيدوا من هذه العملية لكن سيدي الوزير، ليس على حساب العمليات الجراحية الأخرى في هذا الاختصاص (الأذن، الأنف والحنجرة) التي بإمكانها إنقاذ حياة الناس، ولا يجب أن ننسى سيدي أن كثيرا من المستشفيات داخل الوطن وحتى الجامعية منها ليست قادرة على التكفل الحقيقي ببعض الأمراض وعلى سبيل المثال: مرض التهاب الأذن المزمن الخطير الذي يهدد حياة المريض أو مرض سرطان الحنجرة الذي هو في تزايد مقلق؛ وحتى بالنسبة للشباب نظرا لإدمان التدخين والكحول وغيرها من مسببات هذا المرض الخبيث، أو في بعض الأحيان حتى نزع بعض الأجسام الغريبة من الحنجرة أو القصبه الهوائية، ففي كثير من الأحيان نحن مضطرون إلى إرسالهم إلى مستشفيات الشمال، ولهذا الأسباب أملنا كبير سيدي الوزير أن تأخذوا هذا المشكل الصحي العويص بعين الاعتبار وذلك بتكوين فرق متخصصة في هذه الجراحة، خصوصا في مستشفيات الهضاب العليا والجنوب، هذا النقص الذي أصبح معضلة بالنسبة للمرضى ذوي الدخل المحدود، الذين يتعذر عليهم التنقل إلى الشمال أو التوجه إلى بعض العيادات الخاصة، حيث تجرى بعض العمليات كورم الحنجرة مثلا بأكثر من عشرين أو ثلاثين مليون سنتيم.

وفي الأخير سيدي الوزير، ندعوكم إلى زيارة ولاية بشار وتقييم قطاع الصحة والاطلاع على هذا القطاع في هذه المنطقة العزيزة علينا؛ كما نتمنى أن تكون لأطفال الجنوب المعاقين سمعيا حصتهم من هذا البرنامج المهم والطموح، والذي يهدف كما تفضلتم إلى إدماج فئة الصم البكم في المجتمع وإخراجها نهائيا من فئة المعوقين وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الواد والكلمة الآن للسيد الوزير.

والإنجليزيين والآن أصبح ينفرد بإجرائها الأطباء الجزائريون، وهذه نعمة من الله، علما أن العملية الواحدة للطفل في الخارج تكلف 24 ألف أورو وهنا لا تتعدى 1500 أورو هذه رحمة من عند الله، فمن خلال هذه العمليات يتم تكوين الأطباء الجراحين في هذا الشأن وهذا لا يعني أن التكوين ينقصهم، لكن العلم لا حدود له وبالتالي فالذي يأتي تشترط عليه وزارة الصحة المستوى والقدرة العلمية.

أما قضية نظام الكوطة فيما يخص توزيع القوقعة الأذنية، فإن الواحدة تقدر بـ 240 إلى 250 مليون سنتيم، وبالتالي نحن لا نوزع كوة محددة على كل مستشفى. أولا المستشفى القائم بهذه العملية له مجلس علمي، وهو الذي يقرر بمعية الإدارة الكمية التي يمكن زرعها هذه السنة وذلك حسب إمكانيات المستشفى وحسب الإمكانيات التقنية للجراحين، نحن لا نبخل على أحد، لكن 11 مستشفى أصبحت قادرة وهناك مستشفيات أقدر من أخرى، مثلا إخواننا وزملائنا في المستشفى الجامعي لعنابة وصلوا إلى مستوى تجاوزوا فيه 150 عملية زرع، هذه مهمة جدا، حيث أصبحوا في الريادة، ولما يتم زرع قوقعة في باتنة وسطيف يذهب الجراحون إلى هناك ويتابعون العمليات، هذا وبارك الله فيك والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الكلمة مجددا للسيد محمد الواد للتعقيب.

**السيد محمد الواد:** شكرا سيدي الرئيس. نشكر السيد الوزير على ما قدمه في رده من معلومات تدعو إلى الارتياح، إلا أننا نريد التأكيد أو التنبيه إلى ضرورة السهر على المتابعة الفعلية لهذا المشروع الضخم والمهم، وذلك نظرا للثمن المرتفع لزرع القوقعة هذه والمستوى المهني المطلوب لفرز المرضى وإجراء العملية الدقيقة هذه والمتابعة الطويلة بعد العملية، كل هذا يتطلب إطار عمل صارم ولذا نتمنى أن تجرى هذه العملية في المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط حتى تتجاوب مع متطلبات النوعية والأمان ونحن - سيدي الوزير - نرحب بهذا

**السيد الوزير:** شكرا السيد الرئيس.

لن أطيل، في تقييمنا الأخير بعناية، لاحظنا بعض الأطفال الذين كادوا أن يبقوا طول الأمد صما بكما وكانوا مضطرين للدراسة في مدارس خاصة، قد أصبحوا اليوم في المدارس العادية بفضل هذه العملية، هذا مهم جدا ورأيت شخصا بعض الأطفال منهم يقرأون القرآن ويوجدونه، هذه نعمة من الله وهذا لا يعني أن الأموال توزع إلى مستشفيات معينة دون أخرى، بل توزع على كل العمليات خاصة من النوع الرفيع وتتطلب أموالا كثيرة جدا وضروري أن نتكفل بالصحة العمومية وأن نتكفل بكل العمليات.

المجلس العلمي لأي مستشفى له مهمة توزيع الأموال، فلا يمكن أن ترصد الأموال لعملية معينة ونترك العمليات الأخرى.

علاوة على ذلك، أشجع كل أطبائنا وباحثينا والاختصاصيين الموجودين وأدعوهم ألا يخشوا شيئا وليغامروا ونحن نشجعهم حتى للذهاب إلى الخارج لمدة أسابيع أو أشهر قليلة، حتى يتمكنوا من التحكم في التقنيات التي أصبحت بعيدة عنا.

أوافقك بأن بعض المستشفيات الجامعية ليست جامعية بالإسم فقط، أما من ناحية الفعالية فالمستوى لا يزال متدنيا ولا يمكن أن يبقى المستوى، كذلك لا بد أن نشجع البحث أو جلب فرق تقوم بالبحث في العمليات ذات المستوى العالي، حيث تعود بالفائدة على الطبيب والمريض على السواء، فلا نبخل على شعبنا ولا على أبنائنا حتى نكونوا في المستوى، أنتم تلاحظون للأسف الأطباء الذين غادروا الجزائر ومكثوا بالخارج، يقدمون نتائج ماشاء الله ويضرب بكفاءتهم المثل؛ أتفق معكم سيدي في بقية الأمور.

أما عن زيارتي لبشار، فإن مستشفى بشار يتوفر على تجهيزات ماشاء الله، فلو زرتهم سيدي الرئيس، لاكتشفت أنهم أحسن من العاصمة، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، نبقي في نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد كمال بوناح ل طرح سؤاله الشفوي.

**السيد كمال بوناح:** السلام عليكم.

سيدي الرئيس الموقر،

معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لكم،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المبجلون،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات، وحول علاقة القطاع الخاص

في مجال الصحة كالمصحات والعيادات والمستشفيات

وعلاقتها بالقطاع العام وكذا الوزارة المعنية والمشرفين

على مجال الصحة على المستوى المحلي أو الولائي.

يشرفني معالي الوزير أن أ طرح على سيادتكم

المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

أولا، إذا تمعنا في واقع الصحة في الجزائر

وبالخصوص حالة المستشفيات، نتفق معالي الوزير

أن هناك عجزا ونقصا واضحا من حيث التغطية

الصحية سواء تعلق الأمر بالأطباء العامين، أو الأطباء

الأخصائيين أو الممرضين (شبه الطبي) مثل العجز

البارز في التخصصات الحساسة كالجراحة، طب

النساء، السرطان، أمراض القلب والأوعية الدموية... إلخ.

لماذا لا نبحث - معالي الوزير - عن صيغ تمكنا من

الوصول والاستعانة بالقطاع الخاص مثلا؟ لا يمكن

إبقاء النظر إلى هذا القطاع الخاص على أساس أنه

طفيلي أو تجاري، بل بالعكس هناك كفاءات وتخصصات

عالية ومعترف بها داخليا وعلى المستوى الدولي.

كذلك معالي الوزير، بينت الإحصاءات والواقع

في الميدان أن القطاع الخاص وبالخصوص المصحات

تفتقر وتعاني نقصا واضحا في التغطية على مستوى

شبه الطبي، وبالمقابل نرى في القطاع العام أن شبه

الطبي يعمل 36 ساعة ويأخذ 05 أيام راحة، لماذا

لا نبحث عن صيغة واتفاق يمكّن كل طرف من القطاع

العام والقطاع الخاص في إطار التعاون أن يؤدي

الخدمة الصحية للمواطن في أحسن الظروف؟ أنظر

مثلا العيادات والمصحات التابعة للقطاع الخاص،

ليس لديها مداومة وليس لديها عمل بالليل وليس

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال بوناح، والآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

**السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:**

شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد كمال بوناح، هو طرح مشكل العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال الصحة. منذ سنين ليس لدينا عقدة لا مع القطاع الخاص ولا مع القطاع العام، فالكل متكامل وكل قطاع يعالج نفس الأشخاص وشعب واحد.

أما بالنسبة لقضية الإمكانات سأعطيكم الأرقام حتى أوضح لكم مكانة القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام.

فيما يخص الهياكل الصحية العمومية أي القطاع العام لدينا:

282 مؤسسة استشفائية عمومية أقول مستشفى وليس مصحة،

1380 عيادة متعددة الخدمات،

تقريبا 5500 قاعة علاج،

عدد الأسرة بالنسبة للقطاع العام هو 63680 سريرًا يمثل 93.5% من مجموع القطاع العام.

تشغل هذه الهياكل: 25000 بين طبيب وممارس، عدد الأطباء الأخصائيين: 10600،

عدد الإطارات شبه الطبية: 88000.

هذه الأعداد موجودة الآن في مستشفياتنا، أكتفي بهذه الأرقام وأنتقل إلى القطاع الخاص.

في الجزائر هناك الآن:

151 مصحة طبية جراحية ليست مستشفى، يمكن أن يكون بها عشرة أسرة أو عشرون سريرا لا أكثر.

15420 عيادة خاصة.

عدد الأسرة في القطاع الخاص 4474 سريرًا، مايعادل 6.5% من المجموع.

إن 6.5% مقارنة مع 93.5% لاحظوا الفرق، لقد قلت قبل قليل بأن العمود الفقري للصحة بصفة عامة في الجزائر هي الصحة العمومية، هذا لا يعني أننا نتخلى عن القطاع الخاص، بل نحن في حاجة

لديها عمل أيام العطل (الجمعة والسبت)، بل نراها في كثير من الأحيان تغلق الأبواب بعد الرابعة والنصف مساء.

ثانيا، معالي الوزير، ألا ترون أن الوقت قد حان للتقرب من القطاع الخاص عن طريق مجلسه المتمثل في مجلس أخلاقيات المهنة؟ نراه على المستوى المركزي لكن على المستوى المحلي لا يوجد اتصال، لماذا لا نوجه الأطباء العاميين والأطباء الأخصائيين في إطار الخدمة العمومية أو العمل المدني إلى القطاع الخاص مع دراسة كل الترتيبات والشروط والقوانين مع الجهات المعنية؟ بطبيعة الحال حسب ما يسمح به القانون وحسب المنفعة العامة.

ثالثا، معالي الوزير، هناك ظاهرة معروفة في الجزائر أصبحت تعيق وتسيء للمستشفيات الجزائرية والقطاع العمومي بالخصوص وهذا عن طريق ترغيب أقول ترغيب، وتوجيه المرضى الذين يقصدون المستشفيات والعيادات والمصحات التابعة للقطاع العمومي بالتوجه إلى القطاع الخاص، وهذه الظاهرة أصبحت معروفة ولو أننا لا نهضمها أو نتستر عليها لكنها موجودة في أوساطنا ومجتمعنا تحت ذرائع وحجج ومبررات وهمية خاصة في مجال الجراحة، طب العظام، التوليد، مرض العيون... إلخ، تارة كنقص التخصص أو المعدات الصحية وتارة أخرى تعطل وأعطاب في الآلات الصحية... إلخ، لماذا لا نبحث معالي الوزير عن طرق وأساليب تمكن هؤلاء الأخصائيين من العمل في القطاع الخاص والمصحات؟ خاصة ذوي الكفاءات العليا، نبحت في هذا المجال حتى نمكنهم من ذلك، طبعا بعدما يؤدون عملهم في القطاع العام عن طريق وضع دفتر شروط يراعي مصلحة كل الأطراف المعنية أي الوزارة وحاجة هؤلاء الأخصائيين في المصحات؟ لأننا ننظر إلى هذه المصحات والعيادات في إطار منظومة صحية ككل فلا يمكن أن نفرق بين القطاعين، حقيقة المستشفى له دور ويبقى كمكان استراتيجي بالنسبة للصحة العمومية، ولا يمكن كذلك أن نخرج بعض التخصصات من المستشفيات ولكن أن الأوان لننظر إلى القطاع الخاص وإلى هذه المصحات ونحاول معالجتها في إطار المصلحة العمومية ومصلحة المواطن، بارك الله فيك وشكرا.

توجيههم للعمل في القطاع الخاص، ولو أن التفكير في هذا الموضوع وارد وهناك نص يدرس في هذا الشأن.

عندما يكون التشبع كافيا في القطاع العام ويتكفل بكل المواطنين، حينذاك يمكن أن توجه إلى القطاع الخاص، ليست لدينا أي عقدة المهم أن ابن الجزائر يعمل في الجزائر ولا يغادر إلى خارج الوطن، بعد تشبع القطاع العام، سيكون الدور في المستقبل للقطاع الخاص.

نحن الآن بصدد إعادة النظر في الخدمة المدنية، لأننا لاحظنا أن الأطباء الاختصاصيين داخل التراب الوطني يتوزعون في ولاية ما على عدة دوائر، مثلا في ولاية باتنة أرسلنا 25 اختصاصيا حتى قيل لنا ماشاء الله! لكن لما يصلون إلى باتنة يبعث بكل طبيبين إلى دائرة، إثنان إلى مروانة، إثنان إلى عين توتة، إثنان إلى بريكة وإثنان إلى أريس، وبالتالي لا يستفيد مرضى أريس ولا مرضى باتنة وعليه فضلنا إعادة النظر وبعث فرق متكاملة إلى مقر الولاية، وإذا كان لدينا اختصاصيون إضافيون وهناك من هم في حاجة ماسة إلى مختص في التوليد أو القلب نرسلهم إلى هذه الدوائر لا مانع في ذلك، المهم أن المواطن في ولاية باتنة يحل المشكل في ولاية باتنة.

وجدنا بعض الاختصاصيين في المعالجة بالأشعة ضد السرطان في ولايات الجنوب ليس لديهم أشعة ولا حتى وسائل التشخيص، ورغم ذلك تم إرسالهم إلى المستشفيات هناك حيث لا يوجد تجهيزات، المهم بالنسبة لهؤلاء هو قضاء سنتين ثم الرجوع.

وفي هذه الحالة لا يستفيد المواطن ولا الدولة وكلنا في النهاية خاسرون، نحن نحتاج إلى أبنائنا، لديهم كفاءة، فمن الأحسن أن نجتمعهم في المكان الذي نحتاجه جميعا ونجمل الفريق، معذرة أعطيكم مثلا، أحبي كل الدول التي ساعدتنا في الماضي، حيث لم يكن لدينا أطباء، فكانت تأتينا فرق من روسيا أو بلغاريا وكانت متكاملة، الفرقة الواحدة تتشكل من طبيب العظام، طبيب البطن، طبيب القلب،

إليه لأنه مكمل ومريح، خاصة إذا كان يعمل بأسلوب نزيه وخاضع لأخلاقيات المهنة.

بالنسبة لمؤطري هياكل القطاع الخاص:

عدد الأطباء: 17800 طبيب،

عدد الأطباء الأخصائيين: 5095 طبيبا أخصائيا،

عدد الإطارات شبه الطبية: 2000 إطار.

ألخص وأقول، نحن نرحب بالقطاع الخاص شريطة أن يستعمل وسائله الخاصة ولا يستعمل وسائل الدولة، من حيث الجانب البشري ومن حيث الجانب المادي حتى تكون الأمور واضحة، والقانون لا يمنع أن يجلب القطاع الخاص اختصاصيين من القطاع الخاص بالخارج، يقوم باتفاق وعقد عمل وما على الوزارة إلا الموافقة، ثم العكس من القطاع الخاص إلى القطاع العام، إذ لا يمنع الاختصاصيون في القطاع الخاص أن يعملوا في القطاع العام، إذا انعدم فيه الاختصاصيون، أعطي مثلا، في مدينة من المدن المحترمة هناك خمسة أطباء في القطاع الخاص متخصصين في أمراض القلب، أما في المستشفى المتكفل بولاية كاملة يسكنها 600 ألف ساكن لا يوجد بها طبيب واحد متخصص في القلب؛ وإذا كان الحل بهذه الطريقة سيلجأ الكل إلى القطاع الخاص.

صحيح لما تشدد الأمور يلجأ المرضى إلى القطاع العام ولكنهم لا يجدون اختصاصيين، وهنا القانون يسمح للأطباء في القطاع الخاص من التعاقد مع المستشفيات وهذه موجودة في عدة مدن بالجزائر.

أما طلبك سيدي فلو تمعنا فيه فيما يخص الخدمة المدنية:

أولا، نحن الآن بصدد تنظيمه، مثلا هناك شاب تكفلت به الدولة لمدة ثلاثين سنة حتى أصبح اختصاصيا، بعد ذلك يقضي سنتين في ولاية ما من الهضاب العليا أو الجنوب، وبعدها مباشرة إما يغادر إلى خارج الوطن أو يعمل في القطاع الخاص، كيف نرسلهم إلى الجنوب والهضاب العليا، ثم توجهه للعمل في القطاع الخاص، في حين هناك نقص في القطاع العام ونحن بحاجة إليه؟ وبالتالي لا يمكنني

التسجيل لأننا نحتاج إلى هذا السلك، فلو لم نطبق هذه الطريقة سنجد أنفسنا أمام مستشفيات ينعدم فيها الاختصاصيون وكذا شبه الأطباء ونصبح مرغمين على جلبهم من خارج الوطن ولا يمكننا ذلك. بقيت نقطة أخيرة هي تقريبا عكس ماتفضلتم به الآن، وهو أن القانون يسمح لبعض الأساتذة الجامعيين بالعمل نصف يوم ومرتين في الأسبوع في القطاع الخاص، لكن الملاحظ أننا وجدناهم لا يأتون إلى المستشفى ولو لنصف يوم في الأسبوع، في حين يقضون خمسة أيام في القطاع الخاص.

لقد أصدرت تعليمة في الأسبوع الماضي وسننظم هذا الأمر، مرحبا بالقطاع الخاص، ما عليه إلا أن يعمل بنزاهة، إنه تحت المراقبة حتى من ناحية مستوى العلاج ولكن لا نقبل بإخلاء المستشفى من الاختصاصيين.

مررت بمصلحة في العاصمة هنا، قال لي المرضى: لم نر الأستاذ لمدة شهر وهو يتقاضى راتبه، فمن المفروض مادامت الدولة تدفع له الراتب يكون دوره التكوين والبحث والعلاج وليس مكوثه في القطاع الخاص.

إذن التعليم واضحة وبحول الله إن اقتضى الأمر، سنعيد النظر في قانون 85 المتعلق بالصحة وسيمر أمامكم، شكرا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كمال بوناح هل لديه تعقيب حول الموضوع؟

**السيد كمال بوناح:** شكرا سيدي الرئيس، بودي فقط معالي الوزير ألا نتكلم إلا في التشريعات ولا في القوانين نحن متفقون على مجهودات الدولة والوزارة وكل شيء في حينه، نعرف القطاع العام وخاصة المستشفيات الجامعية من حيث الاستراتيجية والصحة العمومية فلا نقاش فيها، نعرف أنه لا يضاهاها ولا يساويها شيء ولا يمكن أن يكون القطاع الخاص في مستواها مهما تطور، لكن سنتكلم - معالي الوزير - عن الجانب التنظيمي بالدرجة الأولى قبل أن أتكلم عن قضية التأطير، كلمني هذا الأسبوع زميل لي في

طبيب العيون كلها متكاملة وكان المشكل يحل في المستشفى الفلاني، إلى درجة أن مواطنينا كانوا يستوعبون ذلك ويفرقون بين الدورات مثلا الدورة كذا فيها فريق صيني، كان هناك تكامل من كل الجوانب.

لماذا لا نقوم بهذه التجربة في بلادنا؟ لماذا تذهب جهودنا هباء؟ هذا غير معقول! سنجرب ذلك وقد بدأنا في هذا الشأن.

بالنسبة للتكوين شبه الطبي، كان هناك تلاش وتخل عن التكوين شبه الطبي خاصة أيام الأزمة التي عاشتها البلاد، إذ أصبحت الجزائر لا تكون إلا 2500 إطار في شبه الطبي وهذا غير كاف أبدا، حتى توظيفهم لم يكن سهلا، فبعد التكوين يتركون وشأنهم، لكن في إطار المخطط الخماسي سيتم فتح 789 مؤسسة إن شاء الله، نحن في حاجة إلى شبه الطبي في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص.

عدة دول تحتاج إلى شبه الطبي، هناك دول أردنا أن نقيم معها شراكة في شبه الطبي، فطلبنا إشارات في هذا السلك نظرا لحاجتنا إليهم، ففي السنة الماضية سجلنا 7000 طالب، السنة هذه تجاوزنا 10.900 طالب بإذن الله.

سنحرك المدارس القديمة وكذا الملحقات في المستشفيات حتى نسترجع التكوين في سلك شبه الطبي، ولن يقتصر ذلك على التكوين القاعدي كتضميد الجراح أو ما شابه ذلك لكن اليوم أصبحت هناك اختصاصات في الأشعة، وكما تفضل الأستاذ قبل قليل، في السمع وعدة أشياء وبالتالي لا بد أن يكون الاختصاص في مستوى عال، طلبت من كل الولايات إعادة فتح وحداتهم فتم ذلك، وبدأ التدريس هذه السنة بتسجيل 10.900 طالب وسنصل بحول الله إلى دفعة 20.000 وحينئذ يمكننا أن نغطي احتياجاتنا.

أحيي سلك شبه الطبي ومهما قيل عنه فإنه قائم بجل الأعمال الصعبة ونطلب من أبنائنا وبناتنا وخاصة بعد أن أصبح التكوين يشترط باكالوريا + 3 فلا بد من توضيح شروط الالتحاق والحث على

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كمال، أحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس، السيد كمال عضو المجلس مشكور، نحن بإذن الله سوف نستغل كل ما هو موجود في الجزائر سواء كان قطاعا عاما أو خاصا لكن بعقلانية وشفافية وأخلاقيات المهنة علاوة على أخلاقيات المواطنة العادية، ما يهمنا هو أننا نعالج مواطنينا سواء في القطاع الخاص أو العام ولكن بكل شفافية وعقلانية وبدون أي تحايل. أما قضية النساء في الشمال والرجال في الجنوب، هنا نطرح مشكلا آخر إذ يوجد من النساء من تقول إن زوجي موجود في آخر الدنيا بتندوف، فحبذا لو تأتوني به أو ألتحق به، بالنسبة لهذا المشكل سنحاول حله، هناك لجنة في هذا الشأن ونعطي لهم الاختيار، كما وعدتك، سوف نعيد النظر في الأسلوب هذا الأخير لم يأت بنتائج، لقد قمنا بحل المشاكل الاجتماعية وتخلينا عن الصحية، فبعدها كوّننا الإطار تركناهم وشأنهم، هذا غير معقول! أخيرا، سنسعى إلى إعادة هيكلة الهياكل العامة والخاصة وسنصل إلى ذلك بحول الله وعونه وبمساعدتكم وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الآن ننقل إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والكلمة للسيد بوعلام درامشيني لطرح سؤال شفوي، نيابة عن زميله السيد عبد الله بن التومي.

**السيد بوعلام درامشيني (نيابة عن السيد عبد الله بن التومي):** بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني سيدي الوزير أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصّه:

ولاية من ولايات الوطن أين وقع حادث مرور، فكانت الآلات في المستشفى معطلة فلجأوا إلى المصحات وكانت الساعة حوالي الثامنة ليلا ولكن للأسف كل المصحات مغلقة، أنا أتكلم عن الجانب التنظيمي فرغم التجهيزات المتوفرة في هذه العيادات أو المصحات، لكنني لا أعلم لماذا تغلق مساء؟ لماذا لا يوجد نظام المداومة ليلا؟ لماذا يوم العطل لا يوجد أحد وحتى يوم الجمعة؟ هناك بعض الأشخاص من ميسوري الحال في بعض الأحيان لا يلجأون إلى المستشفى ولكنهم يلجأون إلى هذه العيادات، إلا أنهم لا يجدونها في الخدمة، هذا ما أردنا التركيز عليه وهو جانب التنظيم والتقرب من هذا القطاع، لأننا نرى صحة المواطن كلا متكاملًا، في بعض الأحيان لا يهم قطاع عام ولا قطاع خاص، مادام الدستور يسمح للقطاع الخاص وأعطيت له صلاحية ليفتح ويعمل وفق قوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فلم يعد الأمر مطروحا للمناقشة ولكن المشكل المطروح هو أن القضية تمس بصحة المواطن والقطاع حساس، وبالتالي كلما اقتربنا من المصحات والقطاع الخاص كلما عملنا على ترقية صحة المواطن والحفاظ على سلامته.

هذا ما أردت قوله - معالي الوزير - رغم المجهودات التي يبذلها القطاع العام ورغم المجهودات التي تبذلها وزارتك، وهي مشكورة، ولكن لا بد من توجيه القطاع الخاص حتى ترتقي المنظومة الصحية في بلادنا إلى مستوى عال، أظن سيعود ذلك بالفائدة على المواطنين.

بالنسبة للخدمة العمومية أعطي مثالا عن النساء - معالي الوزير - لماذا نسمح في بعض الأحيان للمرأة بالتنقل إلى الجنوب ولا نسمح لها بالتوجه إلى هذه المصحات بالنظر إلى ظروفها؟ بالنسبة للأطباء الرجال نحن متفقون لا بد أن نغطي حاليا الجنوب ثم مناطق الشمال، لكن المرأة نظرا لظروفها، لا يمكنها التنقل إلى الجنوب نظرا للتقاليد والعادات، فلماذا لا نسمح للنساء الطبيبات أن يؤديين هذه الخدمة عوضا عن عدم العمل جنوبا نظرا للظروف، شكرا وبارك الله فيك.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوعلام درامشيني، والكلمة الآن للسيد وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال فيلتفضل مشكورا.

**السيد وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنا سعيد بوجودي معكم اليوم في مجلسكم الموقر وأتشرف بحضوري أمامكم في هذا المنبر لأول مرة. اسمحوا لي قبل كل شيء، سيادة الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أن أتوجه إليكم بفائق الشكر على هذه الفرصة المتاحة لي حتى أقدم بعض المعلومات حول قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال الرد على الانشغالات التي تفضل بها مشكورا السيد عبد الله بن التومي في سؤاله الشفوي الوجيه، حول ثلاث نقاط:

أولا: آجال تسليم دفاتر الصكوك البريدية للمواطنين. ثانيا: الإجراءات المتخذة والإمكانات المرصودة لتحسين ظروف استقبال المواطنين داخل مكاتب البريد وتجنبيهم عناء الانتظار الطويل داخل الطوابير. ثالثا: وضعية توزيع البطاقات المغناطيسية وتشغيل آلات السحب.

1. فبالنسبة لدفاتر الصكوك البريدية، بالفعل إن مشكل التأخر في تسليمها مطروح منذ زمن ويعاني من ذلك العديد من المواطنين.

والسبب الرئيسي الذي أدّى إلى هذه الوضعية يعود إلى سوء تقدير من مؤسسة بريد الجزائر، التي كانت تتوقع أن توزيع البطاقات المغناطيسية على أصحاب الحسابات البريدية منذ أواخر 2006، واستعمالها المتزايد سيؤدي حتما إلى انخفاض تدريجي وملحوس في استعمال الصكوك البريدية.

لكنه تبين أن الواقع مغاير تماما، حيث تم تسجيل ارتفاع متواصل في عدد طلبات دفاتر هذه الصكوك.

يعاني الكثير من المواطنين في الفترة الأخيرة، من مشكل الحصول على الصكوك البريدية التي تسمح لهم بإتمام عملياتهم المالية على مستوى مكاتب البريد، وهذا بالرغم من إيداعهم طلبات الحصول على هذه الدفاتر منذ مدة طويلة، بحيث كثيرا ما يتم اللجوء من طرفهم إلى ما يسمى بالصكوك المؤقتة والتي لا تسمح بسحب مبالغ كبيرة.

وفي هذا الإطار، أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

ماهي حقيقة المشاكل التي تعيق عملية استخراج دفاتر الصكوك البريدية للمواطن وتسليمها في آجال قريبة؟

نرى في بعض الأحيان طوابير طويلة لدى الكثير من مكاتب البريد على مستوى الوطن، متشكلة من المواطنين الذين يتقدمون لسحب أموالهم خاصة العمال والموظفين فيما يتعلق بأجورهم، وعلى هذا الأساس:

ماهي الإجراءات المتخذة والإمكانات المرصودة من طرف مصالح دائرتمك الوزارية لتحسين إمكانيات الاستقبال، وتجنيب المواطن عناء الانتظار الطويل داخل الطوابير؟

لقد قامت الوزارة في الآونة الأخيرة، بإدخال حيز الاستعمال، البطاقات المغناطيسية، والتي ساهمت بشكل كبير في تسهيل الخدمات للمواطن على مستوى مكاتب البريد، لكن نسمع الكثير من زبائن بريد الجزائر الذين يشكون من عدم حصولهم على بطاقتهم.

ولهذا أسأل معاليكم: ماهي حقيقة وضعية توزيع البطاقات المغناطيسية؟

وفي إطار عصرنه خدمات قطاع البريد وتنويع وسائل سحب الأموال استتبشر المواطنون خيرا، بإجراء توفير آلات السحب الآلي بواسطة البطاقات المغناطيسية، لكن العملية، لا تزال تشوبها بعض الملاحظات.

ولهذا أسأل معاليكم أيضا: هل هناك حقيقة نقص في عدد هذه الآليات التي لم تعمم على كل مكاتب البريد، وهل حقيقة تتعرض أحيانا لأعطاب لا يتم تصليحها بالسرعة الكافية، مارأيكم في ذلك؟

شكرا سيدي الوزير والسلام عليكم.

سنويا.

من جهة أخرى، عمدت نفس المؤسسة بريد الجزائر إلى تزويد مكاتب البريد بمقاعد للانتظار مع تعميم طريقة التذاكر المرقمة إلكترونياً لتنظيم مرور الزبائن أمام الشبابيك، لاسيما في المكاتب المكتظة المتواجدة في الأحياء الشعبية، من أجل تحسين ظروف الاستقبال وتخفيف العناء على الزبائن، خاصة منهم فئة المسنين.

وحرصاً، أيضاً على توسيع الشبكة البريدية وتكثيفها، يتم تركيز كل الجهود حالياً على توفير مكتب بريدي في كل المناطق التي يفوق عدد سكانها 6 000 نسمة، بهدف تخفيف الضغط على المكاتب البريدية التي تشهد اكتظاظاً كبيراً، من جهة، وتقريب الخدمات من المواطنين، من جهة أخرى.

في نفس السياق، وطبقاً للسياسة القطاعية المتمثلة في فك الاختناق البريدي في المجمعات العمرانية الكبرى، تم تبني مسعى جديد يتمثل في اقتناء أو استئجار محلات لدى دواوين الترقية والتسيير العقاري ومؤسسات تسيير السكن العائلي (OPGI-EPLF) وتهيئتها لاستعمالها كمكاتب بريد، مما يسمح بالإسراع في وتيرة توسيع الشبكة البريدية ويقلص من تكاليف الإنجاز.

وبفضل هذه الصيغة، تمكنت مؤسسة بريد الجزائر من فتح 70 مكتبا بريديا جديدا هذه السنة من أصل 98 مكتبا مقررا فتحه في نفس السنة.

زيادة على ذلك، يخضع أعوان الشبابيك لتربصات يتابعون خلالها تكويننا في كيفية التعامل مع الزبائن واستقبالهم وتوجيههم.

3. بالنسبة لتوزيع البطاقات المغناطيسية، تم إعداد أكثر من 7 ملايين من هذه البطاقات وتركيب حوالي 700 شبك أوتوماتيكي لسحب الأموال عبر كامل التراب الوطني. كما قامت بريد الجزائر بتمديد صلاحية البطاقات التي انتهت مدتها بصفة آلية لسنتين إضافيتين، دون ضرورة تجديدها، وعليه فإن أصحاب الحسابات البريدية غير مطالبين بالتقدم إلى مكاتب البريد للحصول على بطاقات جديدة.

علاوة على ذلك، تسبب قدم آلات طبع الصكوك البريدية في أعطال متكررة لعدم استيعابها للكم الهائل من الطلبات، مما أدى إلى استغراق آجال طويلة في تسليمها للمواطنين، خاصة وأن عدد الحسابات البريدية يتزايد باستمرار، إذ يقدر بحوالي مليون حساب جديد سنويا.

ولمواجهة هذه الاضطرابات، قامت مصالح البريد بتوفير وسيلة دفع أخرى بديلة لصالح المواطنين، بوضع تحت تصرفهم "المطبوع الموحد" الذي يسمح لأصحاب الحسابات البريدية بإجراء عمليات السحب بمبلغ يصل إلى 20.000 دج لكل عملية في حالة غياب الصك أو البطاقة المغناطيسية.

كما أعطيت تعليمات صارمة وعاجلة، في شهر مارس 2009، لمؤسسة بريد الجزائر من أجل اقتناء آلات جديدة لصناعة دفاتر الصكوك البريدية.

وبالفعل، تم إعلان مناقصة وطنية ودولية، أسفرت عن اقتناء 04 آلات تم تشغيلها منذ النصف الثاني من شهر أكتوبر الماضي، حيث بلغ حجم إنتاجها الشهري حوالي مليون دفتر بصيغة 25 صكا، بدلا من 10 صكوك، بفضل اعتماد صيغة العمل بثلاث فرق متناوبة.

إن الجهود مركزة حالياً على تدارك التأخر في تلبية الطلبات العالقة؛ وسيتم حل مشكل الصكوك البريدية نهائياً ابتداء من 15 جانفي 2010، حيث سيكون بإمكان الزبائن الحصول على صكوكهم البريدية في ظرف أسبوع واحد من تاريخ إيداعهم الطلب.

2. فيما يخص سؤالكم حول الترتيبات المتخذة والوسائل المرصودة لتحسين ظروف الاستقبال في مكاتب البريد وتفادي طوابير الانتظار أمام الشبابيك، تجدر الإشارة أنه قد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في هذا الصدد، وذلك بمراجعة طريقة تسيير مكاتب البريد وتبني تقنيات حديثة تسمح بضمن كل العمليات البريدية والمالية البريدية على مستوى جميع الشبابيك بفضل إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل شبك وقد تم ذلك على 200 مكتب بريدي، كمرحلة أولى.

وستدعم هذه العصرنة ابتداء من 2010 بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على 600 مكتب بريدي



**السيد الرئيس:** شكرا، إذن السيد درامشيني اكتفى واقتنع بمضمون رد السيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الموالي المتعلق بقطاع السكن والعمران والكلمة للسيد كريم عباوي.

**السيد كريم عباوي:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال الشفوي يخص السكن التساهمي على العموم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي، يشرفني أن أطرح على السيد وزير السكن والعمران سؤالاً شفويا هذا نصه: لا ينكر إلا جاحد المجهودات التي بذلتها وستبذلها الدولة في ميدان السكن، فأكبر تحد قام به السيد رئيس الجمهورية هو إنجاز مليوني وحدة سكنية، مما يمكن من تلبية العديد من الطلبات فضلا عن خلق فرص عمل.

إن ما أنجز في 05 سنوات الماضية وما سينجز في 05 سنوات المقبلة يعد أكبر من نصف ما أنجز في 42 سنة، مما يبرز اهتمام وإرادة وحزم الدولة في استدراك التأخر والقضاء على أزمة السكن المتراكمة منذ الاستقلال.

السيد الوزير، من بين الأهداف الرئيسية والنظرية للسكن التساهمي هو:

- 1 - التخفيف من أزمة السكن،
- 2 - تقديم إعانات وتسهيلات للفئة المتوسطة من المواطنين،
- 3 - خلق رأس مال أولي يمكن صاحبه من الاستهلاك للوحدات السكنية، مع فتح الخيارات

ولتدعيم حظيرة الشبابيك الأوتوماتيكية لسحب الأموال، تسعى مؤسسة بريد الجزائر إلى تجسيد برنامج يرمي إلى اقتناء وتركيب أكثر من 200 آلة من هذا النوع سنويا، ابتداء من عام 2010، لدينا الآن 700 شبك أوتوماتيكي.

إسمحوا لي هنا الإشارة إلى أن هذه الشبابيك الأوتوماتيكية، توفر بدورها تسهيلات للمواطنين الذين يستفيدون من العمليات المالية في ظروف مريحة.

وخير دليل على ذلك، حجم العمليات التي يتم تنفيذها شهريا بواسطة هذه التجهيزات، حيث انتقلت من 2.795.000 عملية، في جانفي 2009، إلى 3.350.000 في نهاية نوفمبر من نفس السنة.

4. أما بالنسبة للأعطال التي تحدث في هذه التجهيزات، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعطال قليلة وطفيفة وأغلبها راجع، من جهة، إلى نوعية الأوراق المالية القديمة خاصة 200 دينار جزائري، التي يعكف حاليا بنك الجزائر على تجديدها، ومن جهة أخرى، إلى اضطرابات في الشبكة المعلوماتية التي يجرى تحديثها كذلك بتبني نظام جديد قائم على بروتوكول (IP).

وعلى أية حال، فإن مصالح بريد الجزائر تتولى متابعة ومراقبة سير هذه الأجهزة عن بعد من خلال مركز متخصص لهذا الغرض، مما يسمح بالتدخل السريع لإصلاح الوضع كلما استلزم الأمر ذلك.

تحديث بريد الجزائر يدخل في إطار تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى الإدارة بصفة عامة وخاصة الخدمات منها خدمات بريد الجزائر أو على مستوى الصحة أو التربية، شكرا جزيلا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أحيل الكلمة الآن إلى السيد بوعلام درامشيني للتعقيب.

**السيد بوعلام درامشيني:** طبعاً شكراً للسيد الوزير على هذه التوضيحات، وهذا لإزالة بعض الغموض لكل المواطنين حول الصكوك وشكراً.

8 - عدم تماشي المرافق العامة، إن وجدت، مع انطلاق إنجاز هذه المشاريع السكنية أو مع قدرة استيعاب السكان الجدد،

9 - عدم وجود تصاميم هندسية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة وبذلك خلق نسيج عمراني متطور،

10 - إفتقار الأحياء الجديدة للمواصفات العمرانية، حيث أدت عملية التكتيف إلى خلق ما يسمى بأحياء مراقد (Cités dortoirs) تفتقد إلى كل الأساسيات ناهيك عن بعض الكماليات، فالمواطن مضطر في كل مرة إلى النزول إلى وسط المدينة الأصلية لقضاء حوائجه، فطغى الجانب الكمي على الجانب النوعي،

11 - عدم تمكين المعنيين بهذه الصيغة من تغيير السكن للاتساع،

12 - لم يستوف المعنى اللغوي لكلمة السكن المستمد من السكنية الضرورية لاستقرار الإنسان، بسبب وجود محلات تجارية أنجزت في الطوابق الأرضية لأغلبية العمارات. هذه المحلات اعتبرت وسيلة تعويضية وتحفيزية للموكلين العقاريين على حساب راحة المواطنين، فتحوّلت أغلب هذه المحلات إلى أسواق تجارية عكرت حياة المواطنين،

13 - إذا كانت سياسة الإسكان الحالية هي سياسة الدولة، فكيف يسمح للمقاوم باختيار المستفيدين والقبض عليهم وأيضاً اختيار مكاتب الدراسات، كون مهمة المقاوم تنحصر في الإنجاز لا غير، مما انجر عن هذه الوضعية بعض التجاوزات والمضاربة وتفشي ظواهر غريبة وتحويل هذا النمط التساهمي إلى نمط تضاربي (Formule Spéculative).

14 - غياب الدراسات بشأن هذا النمط وخاصة المتعلقة بالجانب السوسولوجي والبيسيكولوجي،

15 - تفاقم ظاهرة تشويه واجهات العمارات.

سؤال السيد الوزير هو: في ظل تجسيد البرنامج الجديد للسيد رئيس الجمهورية المتمثل في إنجاز مليون سكن إضافي، هل قمتم أولاً بتقييم هذا النمط من السكن يعني السكن التساهمي وفكرتم في وضع سياسة عمرانية وإسكانية شاملة مبنية على مبدأ اللامركزية والتمكين، بمشاركة جميع الأطراف من

لتبديلها والاستثمار في بناء الوحدات وتفجير حماس السكان في الاستهلاك السكني،

4 - تبلور - من حيث الأساس - منظومة سوق العقارات المتمثلة في الجمع بين الوحدات السكنية المكدسة والجديدة وبين الشراء والاستئجار،

5 - إستثمار للدولة في المدى المتوسط.

لكن السيد الوزير، أفرز الجانب التطبيقي الميداني جملة من الحقائق التي سردت البعض منها في رؤوس الأقلام التالية، بعد معاينتنا لعينات عبر الوطن:

1 - غياب المتابعة والمراقبة لهذه الصيغة،

2 - عدم تمكين جزء كبير من الطبقة المتوسطة من الاستفادة من هذه الصيغة، وفي بعض الأحيان عدم وصول نسبة كبيرة منه إلى هذه الطبقة، حيث انحرف عن هدفه الأول والأساسي،

3 - توجه جزء من الطبقة المستفيدة إلى الاضمحلال تدريجياً، بانحدارها باتجاه الطبقة الفقيرة وتدني قدرتها الشرائية بفعل القروض المتراكمة،

4 - تكافؤ أسعار هذا النمط بين المدن الصغرى والكبرى وحتى القرى، مما ساهم في تشجيع النزوح إلى المدن الكبرى التي كثر الطلب فيها، في حين بقي بدون طلب في مدن أخرى،

5 - لم يستوف الشروط والمعايير فيما يخص البيئة واحترام المساحات الخضراء وحتى في البعد العمراني، حيث بقيت أدوات التعمير والمخططات التوجيهية للعمران على حالها منذ الاستقلال،

6 - لم ترق هذه السكنات إلى مستوى الحداثة في التصميم والمحيط، زيادة على هذا لم تستخدم التكنولوجيات الحديثة ولم تراعى مفاهيم ترشيد استغلال والحفاظ على الطاقة في تصاميم الأبنية، واستخدام الطاقات المتجددة، كما أن نوعية التعمير الذي اقتصر في غالبه على التعمير الأفقي، حيث لوحظ أن علو العمارات في غالبه لم يتعد طابقاً + 5، استهلك الأراضي، أطال المسافات وزاد في المصاريف وقضى على المساحات الخضراء،

7 - غياب هيئة مخولة للقيام بالتسيير والصيانة الدورية،

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،  
أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
أود في البداية أن أعرب عن شكري الجزيل للسيد  
الفاضل كريم عباوي، عضو مجلس الأمة الموقر،  
على اهتمامه بقطاع السكن والعمران وعرفانه  
بالمجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة في هذا  
المجال الذي عبر عنها، من خلال السؤال الذي تفضل  
بطرحة والمتعلق أساسا بصيغة السكن الاجتماعي  
التساهمي.  
بشأن هذه الصيغة وبالاعتماد على المعاينة التي  
أجراها على عينات عبر الوطن أظن ليس هذا هو حال  
ولاية سطيف.  
تفضل السيد العضو الفاضل بإبراز جملة من  
النقائص التي تميز حسب تقديره تجسيد البرامج  
الخاصة بهذه الصيغة والتي أدت به إلى طرح سؤالين:  
الأول حول ما إذا قمنا بتقييم الصيغة المعنية.  
والثاني حول ما إذا فكرنا في وضع سياسة  
عمرانية وإسكانية شاملة تسمح باستدراك النقائص  
المذكورة وكذا باستحداث صيغ أخرى تتلاءم والقدرة  
الشرائية للمواطنين.  
ردا على هذين السؤالين، يشرفني إفادتكم  
بالمعلومات التالية:  
أولا: فيما يخص السؤال الأول المتعلق بما إذا  
قمنا بتقييم صيغة السكن الاجتماعي التساهمي،  
فجوابي طبعاً نعم.  
بما أن المصالح التابعة للقطاع سواء كانت مركزية  
أو لامركزية تقوم بالمتابعة المستمرة لمجمل  
المشاريع الموزعة على كل ولاية.  
قبل أن أوضح لكم الإطار القانوني والتنظيمي  
- وهو هام - الذي يسيّر صيغة السكن الاجتماعي  
التساهمي، اسمحو لي أن أقدم لكم لمحة وجيزة  
حول حجم البرنامج الخاص بهذه الصيغة المسجل  
في إطار الفترة الخماسية التي ستنتهي نهاية  
ديسمبر من هذه السنة.

قطاع خاص والجماعات المحلية والمنظمات غير  
الحكومية وفي استدراك النقائص السالفة الذكر  
واستحداث صيغ أخرى عدا الشراء تتماشى مع  
القدرة الشرائية للمواطنين، والحفاظ على الطبقة  
المتوسطة حتى لا تندرج إلى الفئة الفقيرة، وتوفير  
أنماط سكنية أخرى لمختلف شرائح المواطنين  
حتى للفئات التي يتجاوز دخلها 72000 دج؟  
كمثال وعلى التوازي مع بيع السكنات التساهمية،  
تشجيع الاستئجار وفق ميكانيزمات جديدة بإعطاء  
الإمكانات للمحدثين العقاريين للقيام بهذه العملية  
وفق دفتر شروط يتفق عليه مسبقاً، لأنه توجد فئات  
كثيرة تحبذ الاستئجار (الكراء) بدلا من الشراء لعدم  
توفرها على شروط الشراء، في ظل تواجد قوانين  
منظمة ومشجعة لعملية الاستئجار، وتغيير العلاقة  
- السيد الوزير - مع المواطن إلى "علاقة الخدمة" بدلا  
من "علاقة المنحة"، والنظر أكثر إلى السكن بمنظار  
اقتصادي أكثر منه اجتماعي وهذا بالنظر إلى الحركية  
الكبيرة التي يخلقها هذا المجال، بتفادي التداخل  
في المهام وازدواجية الأدوار، على أن تتكفل وزارة  
التضامن بالجانب الاجتماعي والقيام بدورها في هذا  
المجال بعدما يتم إجراء إحصاء شامل لمختلف شرائح  
المجتمع وتعيين بدقة الأشخاص المعنيين بهذا الجانب،  
وما على وزارة السكن إلا التركيز على النتائج أكثر من  
التركيز على العمليات، وتهيئة المناخ للمبادرات، للعطاء  
والإبداع، كعنصر محفز للنمو الاقتصادي وليس  
عائقاً أمامه، وحتى تكون أكثر استجابة لحاجات  
السكان المتنامية وعدم تعزيز فقط الترسانة القانونية،  
بل الاحتكام إلى تطبيقات فعالة وفاعلة.  
أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كريم عباوي، والآن  
أحيل الكلمة إلى السيد وزير السكن والعمران.

**السيد وزير السكن والعمران:** شكرا سيدي  
الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على  
رسول الله.

يحدد بشكل أوسع نشاط الترقية العقارية، بحيث تم توسيع هذا الأخير ليشمل «كافة النشاطات التي تساهم في إنجاز أو تحديد الأملاك العقارية الموجهة للبيع أو للإيجار أو لتلبية الحاجيات الخاصة».

في مفهوم هذا القانون تعتبر العمليات تجارية من حيث موضوعها:

أولاً: كل نشاطات اقتناء وتهيئة أراضي عقارية بهدف بيعها أو تأجيرها،

ثانياً: كل نشاطات الوساطة في مجال العقار لاسيما بيع أو تأجير أملاك عقارية وهنا المرقى العقاري شيء والوكالة العقارية شيء آخر، لا نبقى نخلط بعض المفاهيم التي تشكل في بعض الأحيان إشكالية في الفهم.

ثالثاً، كل عمليات إدارة وتسيير عقاري لحساب الغير.

فضلا عن ذلك، أدرج هذا المرسوم مبدأ التنازل من طرف مرقى عقاري عن بناية أو جزء من البناية لصالح المشتري قبل الانتهاء منها، وبهذا الصدد فإنه يقضي بوجود ضبط المعاملة من خلال عقد بيع على التصاميم حددت فيه بنوده وشروطه العامة، قلت هناك عقد البيع على التصاميم وصندوق الضمان وهناك إجراءات قانونية أكملها التنظيم لتكون العملية كاملة ومضبوطة.

هذا المرسوم التشريعي هو الذي كرس أيضا مبدأ قابلية استفادة نشاطات الترقية العقارية من إعانة الدولة عندما تهدف إلى إنجاز سكنات ذات طابع اجتماعي موجهة طبعا للبيع والإيجار.

بالنظر إلى هذه الأحكام يتضح جليا أن أساس العلاقة بين المرقين والمكاتبين هو عقد البيع على التصاميم الذي يسيره - كما هو معلوم - القانون العام، لا بد أن يبقى العقد شريعة المتعاقدين.

كما أن المرقى حسب نفس الأحكام له الحق في اختيار مكاتب الدراسات، فالقانون هو الذي يخول له ذلك، طبعا هناك إجراءات تسمح بمراقبة محتوى هذه الدراسات من خلال مديريات التعمير المتواجدة في كل ولاية وكذلك رخص البناء.

أما بالنسبة لإعداد قائمة المستفيدين التي يسأل السيد العضو الفاضل بشأنها، كيف يسمح للمقاول

إن البرنامج الإجمالي الذي تم تسجيله خلال هذه الفترة يشمل بالنسبة لهذه الصيغة 288.000 وحدة سكنية، موزعة على 4473 مشروعا بمعدل 64 وحدة سكنية للمشروع الواحد، ولا تمثل البرامج التي تفوق 100 وحدة سكنية سوى 10 % فقط.

وقد تم إنجاز 50 % من هذا البرنامج الذي عرف حقيقة بعض النقائص وتعطل نوعا ما لأن 50 % في التقييم الأخير إلى 30 سبتمبر 2009، نحن نرتقب أن نستلم حصة لا بأس بها في الثلاثي الأخير من السنة، ترتفع هذه النسبة لكنها ضئيلة إذا قارناها بالبرنامج الذي خصص للسكن الريفي أو الاجتماعي، الذي عرف نتائج معتبرة وغطى على هذه الصيغة.

وبتوزيع هذا البرنامج على المرقين العقاريين بالنسب التالية:

55 % يشرف على إنجازها المرقون الخواص، بينما يشرف المرقون العموميون على إنجاز 45 %.

فعلا البناء ليس فيه إدارة ومقاول فقط، هناك المرقى وهي حرفة وهناك حرف أخرى لم نعرفها بعد وستدخل تدريجيا، على سبيل المثال ما يسمى بمعين المرقى حتى اليد العاملة أو ما تسمى (L'assistance à la maîtrise d'ouvrage) لا يعقل لدى أي إنسان أن يقول الإدارة فحسب، مثلا هل أضع برنامجا وأعطيه للمقاول حتى يبنيه وحده؟ لا! العملية أصعب من هذا بكثير، لأنها تحتاج إلى تدابير يقوم بها المرقى، هذه هي حرفة المرقى والقانون دقيق في هذا الأمر.

أما فيما يخص الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الصيغة، أشير إلى أنها بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 93 - 03 المؤرخ في 01 مارس 1993 المتعلق بالنشاط العقاري.

للتوضيح فإن هذا المرسوم الذي ألغى القانون رقم 86 - 07 المتعلق بالترقية العقارية قد أعاد تحديد نشاطات الترقية العقارية بفتح المجال أمام كل شخص مادي أو معنوي لديه القدرة القانونية على أداء عمليات تجارية، وبالإضافة إلى تكريسه للمقاطعة الشاملة مع التشريع السابق الذي كان يحد من ممارسة النشاطات العقارية، فإن هذا المرسوم

ومن خلال كل هذه المساحات الموجهة للنشاطات التجارية، بمعنى آخر فإن السلطات العمومية لا تحدد سعر التنازل للسكن بل تحدد سقفه فقط، لذلك فإن الأسعار لا تكون بالضرورة متكافئة على مستوى كل الولايات وليست متكافئة على مستوى كل الولايات. مهما يكن من أمر فنحن على وعي بضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسير النشاط العقاري بمختلف جوانبه، بما في ذلك القواعد المنظمة لصيغة السكن الترقوي وبالأخص السكن الترقوي المدعم من طرف الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لصيغة السكن الاجتماعي التساهمي.

وفي هذا الإطار أشير إلى أن دائرتي الوزارية قامت بتحضير مشروع قانون يعدل ويتم المرسوم الذي تكلمت عنه قبل حين 93 - 03 لأن المرسوم أو التشريع الحالي صدر منذ 15 أو 16 سنة، فارتأينا أن نحصل على ما هو إيجابي وندعم القانون، فاقترحنا مشروع قانون هو على مستوى الدوائر الوزارية الأخرى وإن شاء الله سيكون في حينه على مستوى هذا المجلس الموقر.

كما أشير إلى أننا بصدد تحضير مرسوم جديد يتم من خلاله إعادة تنظيم وتسيير صيغة السكن الترقوي المدعم من طرف الدولة، هذا المرسوم سيحدد بدقة حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية، لاسيما المرقين والمكنتبين والمقاولين وذلك على ضوء النقائص المسجلة خلال إنجاز البرامج بما فيها الملاحظات الإيجابية التي تفضل بذكرها السيد العضو الفاضل.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، هذا ما يمكنني قوله بخصوص السؤال الأول.

أما بخصوص السؤال الثاني حول ما إذا فكرنا في وضع سياسة عمرانية وإسكانية شاملة؟ أجب طبعاً بنعم، إن قطاعنا على غرار مجمل القطاعات له سياسة لفترة (2010 - 2014) هذه السياسة المنبثقة عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية تمت ترجمتها في مخطط عمل الحكومة لنفس الفترة والمصادق عليه من طرف البرلمان في شهر ماي الفارط.

المرقي باختيارهم فيجب التأكيد بأنه بالرغم من أن بعض المرقين قاموا بإعداد قوائم المستفيدين، غير أنه يجب أن تتم المصادقة على هذه القوائم وجوبا من طرف الوالي وهذا من خلال اللجنة والتحقيقات ومن خلال البطايق الوطنية للسكن - بعد قليل سأنترق إليها - التي تتضمن كل أسماء الأشخاص المستفيدين من سكن ممول من الخزينة العمومية أو بإعانة من طرف الدولة مهما كانوا.

قلت وذلك بعد التحقق من توفر شروط الاستفادة وهي كالتالي:

- عدم الاستفادة من قبل من سكن أو إعانة الدولة للسكن.

- عدم حيازة مسكن.

- عدم حيازة قطعة أرض صالحة للبناء.

هذه هي شروط تحصل المواطن على سكن اجتماعي تساهمي.

سيدي الرئيس الموقر، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، بالإضافة إلى هذه التوضيحات وبالنظر إلى ملاحظة السيد العضو الفاضل، بأن تكافؤ أسعار هذا النمط بين المدن الصغرى والكبرى تشجع النزوح إلى المدن الكبرى، تجدر الإشارة إلى أن ما تم تحديده في الواقع هو الحد الأقصى لسعر التنازل الذي لا يجوز تعديده من طرف المرقين.

الحد الأقصى لحد الآن هو مليون ونصف المليون دينار بالنسبة لسبع ولايات الذي تعدل مؤخرا إلى 2.8 مليون دينار ومليون دينار، وقلنا لابد ألا يتجاوز هذا السقف لكن هناك تدابير أخرى توقفه، لأنه إذا باع المرقين سكنه بسعر لا يتجاوز 30 ألف دينار للمتر المربع الواحد يستفيد من إعفاء في (IRG) و (IBS) هناك تدابير تنظم هذه الأمور في الأسعار، وحينما زرت كل الولايات لاحظت أن الأسعار مختلفة من ولاية إلى أخرى، فعلى سبيل المثال في ولاية غليزان وبالتحديد في واد رهيو رأيت سكنات ترقوية اجتماعية تساهمية، بيعت بأسعار معقولة (F 4) بـ 154 مليون، لكن في مدن أخرى سعر آخر، يعني حسب المكان لأن هناك - كما تفضلتم - تعويضات أخرى من خلال الأرضية المدعمة من طرف الدولة بنسبة 80 %

لمرافق التهيئة المهيكلة مع الحرص على تحسين تلك الموجودة قبل 1988، فمن 1990 إلى 1998 لم تكن هناك طريقة لتمويل الشبكات الأولية والثانوية، لم تكن الآلية موجودة وإذا بنا نجد تجمعات سكنية أو حتى منشآت أخرى ليست مستغلة لعدم توفر المرافق الضرورية. اليوم - الحمد لله - وضعنا جهازا لتمويلها تلقائيا أي عندها ميزانية كل سنة وكذلك لا يمكننا البناء إذا لم نضع شبكات التهيئة مسبقا.

(2) استكمال البرنامج المتعلق بتحديد المناطق المهددة بالأخطار الطبيعية، أنتم تعلمون أن 70% من شمال الجزائر معرض للزلازل، ونظرا للتقلبات المناخية أصبح في بلادنا فيضانات وكذلك الأخطار التكنولوجية قصد حظر صارم لأي بناء فيها سواء كان عموميا أو خاصا والقيام بعمليات حماية المناطق القابلة للسكن من هذه الكوارث.

(3) الشروع في برنامج إعادة التأهيل والاستبدال التدريجي للسكنات المبنية بمادة الطوب والتي تتعرض لخسائر هامة عند سقوط الأمطار الغزيرة.

(4) وضع حد لظاهرة البيوت القصديرية من خلال تدخل جذري يتم على أساسه في آن واحد.

أولا: إنجاز برامج سكنية بهدف استقبال السكان المعنيين الذين تم إحصاؤهم.

ثانيا: تدخل السلطات بحزم لمنع أي محاولة لإقامة سكنات هشة جديدة.

ثالثا: سيتم تكييف القانون بما يتماشى وهذا الحزم الذي تعزم الدولة انتهاجه بإشراك الجماعات المحلية بأكثر فعالية.

تكلت عن السكن الهش والعدد معروف وهو 553.000 الذي أحصي في السداسي الأول من 2007 وسجل 270.000 في قانون المالية لسنة 2010، أضيفت 70.000 فأصبحت 340.000، إذن سنسجل برامج للقضاء التدريجي على ما كان نتيجة تراكمات عبر عشرات السنين، حيث يستحيل القضاء عليها في سنة أو سنتين أو برنامج واحد والحمد لله في الخماسي القادم إن شاء الله سننهي هذه العملية، طبعاً هناك عمليات ترميم حينما يستوجب الأمر ذلك.

سيدي الرئيس، السؤال كان طويلا، أرجو منكم أن تمنحوني بعض الوقت حتى أتمكن من تقديم الخطوط العريضة لهذه السياسة إن رأيتم ذلك مناسباً.

قلت في مجال التعمير، أذكر بأن الأهداف التي سنعمل على تحقيقها في الخمس سنوات المقبلة، تستمد أسسها من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي أكد بأن سياسة السكن ستولي أهمية كبرى لنوعية التعمير والقضاء على السكن الهش وكذا التقليل من النزوح الريفي، وعلى هذا الأساس فقد نص مخطط عمل الحكومة في ميدان التعمير على أن يتم الارتقاء بالإطار الحضري، كمسألة استعجالية بالنظر إلى الانحرافات التي انجرت عن ضعف الدولة خلال سنوات الأزمة وكذا الضغط المتزايد على طلبات السكن والتي لم تكن خطيرة بالنسبة للمواطنين فحسب، بل شوهدت أيضاً صورة البلاد وأضعفت الجهود الوطنية للتنمية وعلى هذا الأساس فإن مخطط عمل الحكومة يهدف إلى:

(1) إنهاء المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، مع كل احترامي، أصحح أن المخططات التوجيهية ليست منذ الاستقلال ولكنها صدرت بموجب قانون 90 - 29 في 01 ديسمبر 1990، قبلها لم تكن لدينا مخططات توجيهية للتهيئة والتعمير ولا حتى قانون ينظم الفضاءات المعمارية أو المعمرة أو المخصصة للتعمير، قلت ننهي هذه المخططات على مستوى كل البلديات والسهر على الاحترام الصارم لدفاتر الشروط الخاصة بها وبهذا الصدد ستساهم الوسائل الوطنية الجديدة، ولأول مرة لدينا مفتشية عامة وتسمع مفتشيات جهوية للتعمير لنتحكم أكثر في كل ما يبني في الجزائر وكذلك وكالة وطنية للتعمير لكي يكون لدينا قطب التأهيل حتى نتحكم في التعمير لأنه علم ولا يمكن التخلي عنه ولا بد أن نتعامل معه باحترافية، هذه الأجهزة ستساعد بصفة فعالة الجماعات المحلية على إنجاز مختلف المشاريع، كما ينص مخطط عمل الحكومة كذلك على أن التنمية الحضرية يجب أن تكون من الآن فصاعدا مشروطة بالإنجاز المسبق

السيد الوزير فهي موجودة عندي.

إن المعاينة لا تخص فقط ولاية سطيف لأنها عينة من العينات الموجودة عبر الوطن، تطرقت إلى بعض النقائص التي لا تنقص من قيمة هذه الصيغة لاستدراكها في الححصص المقبلة وإيجاد صيغ أخرى ماعدا صيغة الشراء، لأن المواطن يريد أيضا الكراء.

كما تطرقت وأشارت إلى الأجيال المقبلة، لعدم الإفراط في استهلاك الأراضي والاقتصار على البنائات ذات طابق + 5 في أغلب العموم. لهذا أريد التشديد على الرقابة والتنظيم وأشكركم السيد الوزير مرة أخرى على توضيحاتكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كريم عباوي، أسأل السيد الوزير، هل لديه ما يضيفه حول التعقيب؟

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس، أشكر مجددا السيد عضو المجلس المحترم على هذا التوضيح. فيما يخص العمارات ذات طابق + 5 أجيبيك، أنت تعرف أن في المليون سكن، المؤسسات الأجنبية أنجزت ما لا يتعدى 7% من هذا البرنامج، أما الباقي فقد أنجزه جزائريون ومقاولات جزائرية، ومع الأسف ليس لدينا اليوم مؤسسات قادرة على أن تبني 5 طوابق. ثانيا، هذا النوع من السكنات يستلزم مصعدا، علما أن المصاعد صعب التكفل بها، ففي برنامج وكالة عدل صادفنا مشاكل جمة من حيث صيانة هذه المصاعد، حتى طلبنا من الوكالة أن توظف عاملا في كل عمارة يقوم بتصعيدها وإنزالها وفي كل مرة هناك عقود، لكن هذه أظنها أمورا تقنية وتحتاج إلى تقنيين؛ وقبل قليل قلت بأن العمران لا يخص غير المحترفين فهو علم ولا بد أن نضع الثقة في التقنيين الذين يضعون هذا النوع من التصاميم. في الجزائر كلها أحصينا اليوم 30900 مؤسسة، بعدما كانت في بداية البرنامج أقل من 25000، وهي مرتبة من (1 إلى 9) منها أقل من 400 مؤهلة (من 5 إلى 9) للمشاركة مثل كوسيدار، إن بإمكانها بناء عمارات بالموصفات التي ذكرتها، أما الباقي أي

(5) العمل خلال الفترة الخماسية طبقا للقانون وضمن المعايير المعمول بها في مجال التعمير على فرض إتمام البنائات غير المكتملة، تعرفون أن هناك قانونا ونحن نعمل في الميدان لتحسيس المجتمع وكذلك لإقحام كل من له دخل في هذه العملية خاصة الجماعات المحلية لنحسن هذا المحيط المبني.

(6) التحكم أكثر فأكثر في نوعية البناء بما يعود بالفائدة على العمران وأمن السكان، ولهذا الغرض، سيتم إعادة تنظيم وتعزيز قدرات أصحاب المشاريع والمراقبة التقنية للبنائات، ولذا اتخذت الإجراءات في إطار مجلس مساهمات الدولة لنعيد النظر في المراقبة التقنية للبناء وكذلك بالنسبة لكل الهيئات الأخرى التي تتكفل بالتعمير أساسا مثل (URB)، (CNERU) وغيرها.

(7) الإسراع في ترميم البنائات القديمة وهدمها عند الاقتضاء، هذه سبق أن تكلمت عنها.

هذا مالدي قوله لأن الكلام طويل حول هذا القطاع، وأشكر السيد عضو المجلس على كل المعلومات فيما يخص القطاع والمبادرة لكي نستدرك ما يجب استدراكه في هذا المجال، وفي كل مرة وفي كل خرجة إعلامية قلت بأن التقييم فعل دائم، لكن لم يكن بمقدورنا أن نغير بصيغة ما أو بأخرى ونحن وسط البرنامج، فلو غيرناه في 2007 أو 2008 ربما سنلتقى بعض المشاكل مع الأشخاص المسجلين. أنهينا الأشغال عند انتهاء البرنامج الخماسي (2005 - 2009) وبدأنا في تغيير الأمور عن طريق هيئات أخرى وبطرق أخرى وبتشريع وتنظيم جديد، شكرا سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عباوي هل يريد تعقيبا؟

**السيد كريم عباوي:** شكرا سيدي الرئيس، للتوضيح فقط سؤالي مبني على معاينات ميدانية وعلى شكاوي مواطنين عبر كافة أرجاء الوطن ومطروحة عبر الوابّ أستطيع أن أعطي كل هذه الشكايات إلى

16.000 فهي في الدرجة الأولى وهي مؤسسات ليست لها قدرات، ومع الأسف لم تصل بعد إلى الاستثمار في العتاد والتكوين واليد العاملة إلى غيرها من الأمور التي تحتاجها المؤسسة لكي تنجز ما تريده.

السيد عضو المجلس المحترم، هذا ماوددت إضافته في كلامي، لأنني كما قلت الموضوع طويل وإن اقتضى الأمر نحن مستعدون ليوم دراسي حول هذا القطاع في هذا المجلس ويكون باقتراحكم السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** إن شاء الله، شكرا لكم، شكرا للسادة الوزراء، شكرا للزملاء الأعضاء الذين شاركوا اليوم بأعداد كبيرة في طرح أسئلتهم وباستفاضة كبيرة أجاب السادة الوزراء على هذه الانشغالات، وشكرا للجميع.

سنستأنف أشغال المجلس يوم الأحد القادم على الساعة التاسعة والنصف صباحا؛ الجلسة مخصصة لعرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2010، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة الرابعة والخمسين ظهرا**



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 24 محرم 1431

الموافق 10 جانفي 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587